منهج الإمام البخاري في الحديث المنكر
دراسة تطبيقية على الأحاديث التي أنكرها البخاري في تواريخه وعلل الترمذي الكبير

فيصل باسم الجوابره

قسم الحديث، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
الأحساء، المملكة العربية السعودية

الملخص

يدرس هذا البحث الأحاديث التي حكم عليها البخاري بأنها منكرة، وتخريجها، ودراسة أسانيدها، ويحكم عليها، مع استنباط منهج الإمام البخاري في أحكامه على الأحاديث بالنكارة.

وقد قُسم البحث إلى مقدمة جاء فيها سبب اختيار موضوع البحث وخطته ومنهج عرض الموضوع ودراسته. تناول المبحث الأول تعريف الحديث المنكر لغة، وعند العلماء من خلال كتب علوم الحديث، وبين منهج الإمام البخاري في الأحاديث والرواة الذين حكم عليهم بالنكارة. وتناول المبحث الثاني الدراسة التطبيقية، وذُكرت فيه الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالنكارة مستخرجًا لها من كتبه في تاريخ الرواة، أو مما نقله عنه الإمام الترمذي في كتاب العلل الكبير، وقد بلغ مجموع الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالنكارة (22) حديثًا.

ثم خُتم البحث بأهم النتائج التي تم التوصل إليها، ومنها: يطلق المنكر في اصطلاح العلماء على حديث الضعفاء والمتروكين، وإذا قال البخاري في راو: (منكر الحديث) فمعناه أنه لا تحل الرواية عنه، وأن الحديث المنكر عند الإمام البخاري ينقسم إلى ثلاثة أقسام، الأول: خطأ الراوي، ويتبين ذلك بمخالفته للرواة الأوثق أو الأكثر عددًا، والثاني: تفرد الراوي المجهول أو الضعيف الذي لا يقبل تفرده، والثالث: تفرد المجهول أو الضعيف بمتن منكر ليس له شاهد يعضده. وقد وافق الإمامُ أبو حاتم الإمامَ البخاري في إنكاره لكثير من الأحاديث، وهذا يدل على أن العلل علم قائم على قواعد وأصول يعرفها نقاد الحديث.

الكلمات المفتاحية: خطأ الراوي، الراوي المجهول، نقاد الحديث.

المقدمة

من نعم الله تعالى على هذه الأمة أن حفظ لها دينها، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر: 9)، وقد يسر الله أئمة أفنوا أعمارهم في طلب العلم، ورحلوا شرقًا وغربًا لسماع الحديث ولقاء الشيوخ، فجمعوا الروايات وقارنوا بينها وحكموا عليها بالصحة والضعف والنكارة والوضع، وما كان ذلك بهوى أو رجمًا بالغيب، بل بالنظر إلى الأسانيد والمتون ومعرفة القرائن المتعلقة بكل رواية فيحكمون على أساسها، ومن جبال العلم وأئمة الحديث والعلل المقدمين في الحكم على الأحاديث، ومعرفة سقيمها من صحيحها الذي شهد له أئمة عصره ومن بعدهم بذلك، الإمام محمد بن إسماعيل البخاري.

ولما كان من مصطلحات أصول الحديث (المنكر)، وكثر استخدام الأئمة له في حكمهم على الأحاديث في كتبهم، وحصل اختلاف من الأئمة في وضع ضابط له يكون حدًا في معرفة هذا المصطلح، أحببت أن أجمع أحكام البخاري على الأحاديث بالنكارة من خلال كتبه المعروفة بالتواريخ، وهي: كتاب التاريخ الكبير، وكتاب التاريخ الأوسط، وأضفت إليها ما نقله تلميذه الإمام الترمذي في كتاب العلل الكبير، وأن أخرجها وأدرس أسانيدها وأحكم عليها وأستخرج سبب استنكار البخاري لها، فيتحصل من ذلك معرفة منهج البخاري في الحديث المنكر.

أما الدراسات السابقة فلم أجد من خص الإمام البخاري بدراسة منهجه في الحديث المنكر، وإن وجد من تكلم عن غيره من الأئمة ومن ذلك:

1. الحديث المنكر دراسة نظرية تطبيقية في كتاب علل الحديث لأبي حاتم الرازي، تأليف الدكتور/ عبد السلام أبو سمحة، وهو كتاب مطبوع من إصدارات دار النوادر، وهي في الأصل رسالة ماجستير في الجامعة الأردنية.
2. الحديث المنكر عند الإمام أبي حاتم الرازي، دراسة تطبيقية من خلال كتاب العلل لابنه، للدكتور/ قاسم محمد غنام والدكتور/ أحمد عبد الله أحمد، نشر في مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد العاشر، العدد الأول.
3. الحديث المنكر ودلالته عند الإمام الترمذي، للدكتور/ محمد بن تركي التركي، من

إصدارات دار العاصمة في الرياض.

4. مفهوم الحديث المنكر في سنن أبي داود السجستاني، للدكتور/ عبد العزيز بن عبد الله الهليل، نشر في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية العدد 50، ربيع الآخر.

والبحوث السابقة جمعت أقوال الأئمة النقاد، ولم أجد من جمع أحكام الإمام البخاري رحمه الله، فأحببت أن أجمع كلامه وأظهر منهجه -رحمه الله- في الحديث المنكر.

وقد قسمت البحث إلى مقدمة ذكرت فيها مشكلة البحث، وحدوده، والفائدة المرجوة منه، ومبحثين:

المبحث الأول: المنكر عند الإمام البخاري، وقسمته إلى مطلبين، الأول: تعريف المنكر لغة وفي اصطلاح المحدثين. والمطلب الثاني: المنكر عند الإمام البخاري.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية، وهي الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالنكارة، وبدأت بكتب الإمام ابتداءً بالتاريخ الكبير مرتبًا على التراجم، ثم التاريخ الأوسط، ومن ثم الأحاديث التي نقلها الإمام الترمذي في كتابه العلل الكبير.

وكان منهجي في البحث كالآتي:

- قمت بنقل النص كاملا من الكتاب المخرج.
- خرجت الأحاديث من مصادرها الأصلية، وحاولت تخريج الحديث من المصادر المتوفرة ما أمكن.
- أبدأ بالرواية التي حكم عليها البخاري، ومن ثم أخرج المتابعات الواردة لها عن الصحابي، وأحكم عليها ذاكرًا عللها، إن كانت ضعيفة.
- لا أخرج شواهد الحديث إلا إن كان لها فائدة في تقرير حكم البخاري أو نفيه.
- أحيل إلى رقم الحديث إن وجد في الطبعة، وإلا فإلى الجزء والصفحة حتى لا أطيل البحث.
- أذكر الاختلافات بين كل رواية وأخرى وأنبه على صاحبها.
- أترجم لمن دار عليه الحديث من الرواة.
- إذا كان في الحديث أكثر من راوٍ ضعيف، أكتفي بترجمة للرواة من تقريب التهذيب إلا الراوي الذي ذكر البخاري الحديث في ترجمته، فإني أتوسع في ذكر أقوال العلماء فيه.
- أختم الكلام على الحديث بالحكم عليه، وأنقل كلام الأئمة الذين حكموا عليه إن وجد.
- أستخرج سبب استنكار البخاري للحديث، وإن كان في الباب أحاديث معارضة لحديث الترجمة خرجتها مختصرة.

وأخيراً فهذا جهدي فإن أصبت فبفضل الله ومنته، وإن كانت الأخرى فحسبي أني بشر مني الزلل والنسيان، والله أسأل العفو والغفران.

المبحث الأول: المنكر عند الإمام البخاري

المطلب الأول: تعريف المنكر لغةً واصطلاحًا

أولا: المنكر لغة

قال ابن فارس: (نكر) النون والكاف والراء أصلٌ صحيح يدلُّ على خلاف المعرفة التي يَسكُن إليها القَلب. ونكِرَ الشَّيءَ وأنكَره: لم يَقْبَلْه قلبُه ولم يعترِفْ به لسانُه. والباب كلُّه راجعٌ إلى هذا[1].

وقال الفيروزآبادي: النَّكِرَةُ: خِلافُ المَعْرِفَة... وأنْكَرَهُ واسْتَنْكَرَهُ وتَناكَرَهُ: جَهِلَهُ. والمُنْكَرُ: ضِدُّ المَعْروفِ[2].

وبهذا يكون المعنى اللغوي راجع إلى معنيين، الأول: الجهالة، والثاني: غير المقبول وغير المعترف به، وهو خلاف المعروف.

قال في اللسان: «والمنكر من الأمر خلاف المعروف، وقد تكرر في الحديث الإنكار والمنكر، وهو: كل ما قبحه الشرع وحرّمه وكرهه، فهو منكر، والجمع مناكير»[3].

ثانيًا: المنكر في اصطلاح المحدّثين

لأهل الحديث إطلاقات عدّة للمنكر، منها:

1. ما عرفه به الإمام مسلم بقوله: «وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله»[4].

وقد علّق ابن حجر على هذا، فقال: «فالرواة الموصوفون بهذا هم المتروكون. فعلى هذا رواية المتروك عند مسلم تسمى منكرة.

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة، 5/ 383.
(2) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص 487.
(3) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، 4/ 232.
(4) مسلم، صحيح مسلم، 1/ 4.

وهـذا هـو المختـار-والله أعلـم»[1].

قلـت: وهـذا الإطـلاق عنـد الإمـام مسـلم هـو عنـد المتقدمين عمومًا كالبخاري وأبي حاتـم وأبي داود والنسـائي، فإنهـم يطلقـون النكارة عـلى الحديـث الـذي فيـه راو مجـروح.

2. إطـلاق المنكـر عـلى الحديـث الشـاذ، وحديـث المجهـول، والحديـث المنقطـع، وقـد وقـع هـذا في كلام كثـير مـن الأئمـة كأحمـد وأبي حاتـم، وأبي زرعـة، وغيرهـم.

والخلاصـة في إطـلاق لفـظ «منكـر» عنـد الأئمـة المتقدمـين هـو مـا كان في إسـناده مجروحًـا راو ضعيـف، أو مـتروك، أو مجهـول، ويطلـق أيضًـا عـلى الحديـث الموضـوع، أو الـذي في إسـناده انقطـاع، أو الـذي فيـه تدليـس، أو مخالفـة.

يقـول المعلمـي اليـماني في (الأنـوار الكاشـفة): «مـن تتبـع كتـب تواريـخ رجـال الحديـث وتراجمهـم وكتـب العلـل وجـد كثـيرًا مـن الأحاديـث يطلـق الأئمـة عليهـا (حديـث منكـر-باطل-شـبه الموضوع-موضـوع) وكثـيرًا مـا يقولـون في الـراوي (يحـدث بالمناكير-صاحـب مناكير-عنـده مناكير-منكـر الحديـث)، ومـن أمعـن النظـر في أحاديثهـم والطعـن فيمـن جـاء بمنكـر صـار الغالـب أن لا يوجـد حديـث منكـر إلا وفي سـنده مجـروح، أو خلـل، فلذلـك صـاروا إذا اسـتنكروا الحديـث نظـروا في سـنده فوجـدوا ما يبـين وهنـه فيذكرونـه، وكثـيرًا مـا يسـتغنون بذلـك عـن التصريـح بحـال المتـن. انظـر موضوعـات ابـن الجـوزي وتدبـره، تجـده إنـما يعمـد إلى المتـون التـي يـرى فيهـا مـا ينكـره، ولكنـه قلّـما يـصرح بذلـك، بـل يكتفـي غالبًـا بالطعـن في السـند، وكذلـك كتـب العلـل ومـا يعـل مـن الأحاديـث في التراجـم، تجـد غالـب ذلـك مـا ينكـره متنـه، ولكـن الأئمـة يسـتغنون عـن بيـان ذلـك بقولهـم (منكـر) أو نحـوه، أو الـكلام في الـراوي، أو التنبيـه عـلى خلـل في السـند كقولهـم: فـلان لم يلـق فلانًـا، لم يسـمع منـه، لم يذكـر سـماعًا، اضطـرب فيـه، لم يتابـع عليـه، خالفـه غـيره، يـروى هـذا موقوفًـا وهـو أصـح، ونحـو ذلـك»[2].

3. أمـا المتأخـرون فيقسـمون المنكـر إلى قسـمين كـما عقـب ابـن الصـلاح عـلى كلام البرديجـي -مـن العلـماء مـن يطلـق المنكـر ويـراد بـه مطلـق التفـرد- بقولـه: فأطلـق البرديجـي ذلـك ولم يفصـل. وإطـلاق الحكـم عـلى التفـرد بالـرد أو النـكارة أو الشـذوذ موجـود في كلام كثـير مـن أهـل الحديـث، والصـواب فيـه التفصيـل الـذي بيناه آنفـا في شرح الشـاذ، وعنـد هـذا نقـول: المنكـر ينقسـم قسـمين:

الأول هـو: المنفـرد المخالـف لمـا رواه الثقـات، ثـم ذكـر مثـالاً لمخالفـة مالـك لغـيره مـن الأئمـة.

الثـاني هـو: الفـرد الـذي ليـس في راويـه مـن الثقـة والإتقـان مـا يحتمـل معـه تفـرده[3].

وبذلـك يـرى ابـن الصـلاح أن الحديـث المنكـر ينقسـم إلى قسـمين، الأول: متعلـق بالمخالفـة، ولا يختـص بحديـث الضعفـاء بـل ضرب مثـلاً بتفـرد الإمـام مالـك، والثـاني: يتعلـق بالتفـرد ممـن لا يقبـل تفـرده، وهـذا يكـون في حديـث الضعفـاء خاصـة.

وعلـق الحافـظ ابـن حجـر عـلى قـول ابـن الصـلاح: وإطـلاق الحكـم عـلى التفـرد بالـرد أو النـكارة أو الشـذوذ موجـود في كلام كثـير مـن أهـل الحديـث. فقـال: وهـذا مـما ينبغـي التيقـظ لـه، فقـد أطلـق الإمـام أحمـد والنسـائي وغـير واحـد مـن النقـاد لفـظ المنكـر عـلى مجـرد التفـرد، لكـن حيـث لا يكـون المتفـرد في وزن مـن يحكـم لحديثـه بالصحـة بغـير عاضـد يعضـده.

وأمـا قـول المصنـف -ابـن الصـلاح-: والصـواب التفصيـل الـذي بيناه آنفًـا في شرح الشـاذ، فليـس في عبارتـه مـا يفصـل أحـد النوعـين عـن الآخـر. نعـم همـا مشـتركان في كـون كل منهـما عـلى قسـمين، إنـما اختلافهـما في مراتـب الـرواة، فالصـدوق إذا تفـرد بـشيء لا متابـع لـه ولا شـاهد، ولم يكـن عنـده مـن الضبـط مـا يشـترط في حـد الصحيـح والحسـن، فهـذا أحـد قسـمي الشـاذ، فـإن خولـف فيـما هـذه صفتـه مـع ذلـك كان أشـد في شـذوذه، وربـما سـماه بعضهـم منكـرًا وإن بلـغ تلـك الرتبـة في الضبـط، لكنـه خالـف مـن هـو أرجـح منـه في الثقـة والضبـط، فهـذا القسـم الثـاني مـن الشـاذ وهـو المعتمـد في تسـميته.

وأمـا إذا انفـرد المسـتور أو الموصـوف بسـوء الحفـظ أو المضعـف في بعـض مشـايخه دون بعـض بـشيء لا متابـع لـه ولا شـاهد، فهـذا أحـد قسـمي المنكـر، وهـو

(1) ابـن حجـر العسـقلاني، النكـت عـلى كتـاب ابـن الصـلاح، 2/ 675.

(2) المعلمي، الأنوار الكاشفة، 1/ 279.

(3) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، ص 46.

الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث. وإن خولف في ذلك، فهو القسم الثاني وهو المعتمد على رأي الأكثرين. فبان بهذا فصل المنكر من الشاذ وأن كلاً منهما قسمان يجمعهما مطلق التفرد، أو مع قيد المخالفة والله أعلم.

ثم قال: فالرواة الموصوفون بهذا هم المتروكون. فعلى هذا رواية المتروك عند مسلم تسمى منكرة. وهذا هو المختار[1].

وهذا معناه أن المنكر ينقسم إلى معنيين، الأول: مخالفة الضعيف لمن هو أولى منه، والثاني: تفرد المجهول أو سيء الحفظ ولا متابع له ولا شاهد.

وفصل رحمه الله في النزهة بين الشاذ والمنكر بقوله: وعرف بهذا أن بين الشاذ والمنكر عمومًا وخصوصًا من وجه؛ لأن بينهما اجتماعًا في اشتراط المخالفة، وافتراقًا في أن الشاذ راويه ثقة، أو صدوق، والمنكر راويه ضعيف. وقد غفل من سوى بينهما، والله تعالى أعلم[2].

وسمى الرواية المردودة منكرًا والرواية المحفوظة معروفًا فقال: إن وقعت المخالفة مع الضعف؛ فالراجح يقال له: المعروف، ومقابله يقال له: المنكر[3].

المطلب الثاني: المنكر عند الإمام البخاري

كان استخدام البخاري للفظ المنكر في جانبين رئيسين، هما:

1. الأحاديث وهي موضوع بحثنا.
2. الرواة.

أما الأحاديث فلا أريد الإطالة في الكلام عنها لكن نورد منهج البخاري فيها باختصار:

1. الحديث المنكر عند الإمام البخاري ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: خطأ الراوي ويتبين ذلك بمخالفته للرواة الأوثق أو الأكثر عددًا[4].

الثاني: تفرد الراوي المجهول أو الضعيف الذي لا يقبل تفرده عن الراوي المشهور المكثر من رواية الأحاديث، مع عدم اشتراط المخالفة[5].

الثالث: تفرد المجهول أو الضعيف بمتن منكر ليس له شاهد يعضده[6].

2. النكارة قد تكون في الإسناد[7]، وذلك قليل. وقد تكون في المتن، وهذا في أكثر الأحاديث التي في البحث، ولا يشترط في إنكار البخاري المخالفة، بل كثير من الأحاديث فيها تفرد محض ولا مخالفة له، لكن المتفرد ممن لا يقبل تفرده، والمتن منكر.
3. لا ينص البخاري على سبب النكارة إلا في أحاديث قليلة، بل يكتفي في الغالب بقوله: منكر[8].
4. المخالفة التي يعرف بها الحديث المنكر لا يشترط أن تكون في الحديث نفسه، بل قد تعرف النكارة بمخالفة ما ثبت من أحاديث صحيحة في الباب[9].

وأما الرواة فقد استخدم الإمام البخاري مصطلح: «منكر» في تجريح بعض الرواة. وحكى أبو الحسن القطان عن البخاري أنه قال في كتابه «الأوسط»: «كل من قلت فيه: منكر الحديث؛ فلا تحل الرواية عنه»[10].

ونقله أيضًا جماعة من أهل العلم مثل الذهبي والعراقي وابن حجر، وكأنهم تبعوا ابن القطان في نقله؛ لأن هذا القول لا يوجد في تواريخ البخاري. وهذا القول يوافق كلام البخاري في الرواة كما يلي:

1. قد يطلق النكارة على أحاديث تفرد بها بعض المقبولين:

أ. قال البخاري: سعير بن الخمس كان قليل الحديث، ويروون عنه مناكير.

وقال عنه أبو حاتم: صالح الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به.

ووثقه ابن معين والترمذي والدارقطني، وقال الحافظ ابن حجر:»صدوق».

فهذا الراوي هو الوحيد في منزلة الصدوق ممن وصف البخاري حديثه بالمنكر، ومع ذلك فليس له من الحديث إلا القليل، وهي عشرة

(1) ابن حجر العسقلاني، النكت على ابن الصلاح، 2/ 675.
(2) ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ص 87.
(3) المرجع السابق، ص 86.
(4) وهي أحاديث حديث (7، 21).
(5) وهذا موجود في الأحاديث رقم (2، 3، 5، 9، 15،20).
(6) وذلك في الأحاديث (14،13،12،8، 16،11، 22) من البحث.
(7) كالأحاديث (7، 21) وهذه تعرف بالمخالفة، والحديث الأول متنه لا يثبت سواء المنكر أو الصحيح، أما الثاني فالمتن صحيح.
(8) والأحاديث التي نص البخاري على سبب العلة فيها هي (1، 10، 21).
(9) ومثال ذلك الأحاديث (1، 4، 8، 11، 17، 18، 22).
(10) ابن القطان، بيان الوهم والإيهام، 2/ 264.

أحاديث كما ذكر ابن المديني، وأخطأ في بعض منها، وهو عند البخاري ضعيف منكر، لكنه عند العلماء في منزلة من يقبل حديثه[1].

والظاهر أن البخاري يطلق عبارة (عنده مناكير) ولا تعني دائمًا أن يكون الراوي الموصوف بذلك ينزل منزلة المتروك الساقط، والذي هو مقتضى عبارة «لا تحل الرواية عنه».

ب. قال الترمذي: قال محمد: «وسليمان بن موسى: منكر الحديث، أنا لا أروي عنه شيئًا، روى سليمان بن موسى أحاديث عامتها مناكير»[2].

وسليمان بن موسى الأشدق وثقه ابن معين وأبو داود وابن سعد وغيرهم.

وقال أبو حاتم: محله الصدق، وفي حديثه بعض الاضطراب، ولا أعلم أحدًا من أصحاب مكحول أفقه منه، ولا أثبت منه، وقال النسائي: أحد الفقهاء وليس بالقوي في الحديث، وقال في موضع آخر: في حديثه شيء، وقال ابن عدي: وسليمان بن موسى فقيه راو، حدث عنه الثقات، وهو أحد علماء أهل الشام، وقد روى أحاديث ينفرد بها لا يرويها غيره، وهو عندي ثبت صدوق.

وذكر العقيلي عن ابن المديني: كان من كبار أصحاب مكحول، وكان خولط قبل موته بيسير.

وقال فيه الحافظ ابن حجر: «صدوق، فقيه، في حديثه بعض اللين، وخولط قبل موته بقليل»[3].

من خلال كلام علماء الجرح والتعديل فرتبة الراوي صدوق في حديثه ضعف، لكنه عند البخاري لا يحتج به، والدليل أنه قال: لا أروي عنه شيئًا.

ج. قال البخاري في إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة: (منكر الحديث)، ووافقه عليه من أقرانه أبو حاتم الرازي، فقال: شيخ ليس بقوي، يكتب حديثه، ولا يُحتج به، منكر الحديث. وضعفه النسائي، وقال الدارقطني: متروك، ووثقه أحمد، وقال ابن معين: «صالح»، وقال مرة: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن عدي بعدما جمع رواياته وذكر مناكيرها: «له غير ما ذكرته من الأحاديث، ولم أجد له أفحش من هذه الأحاديث، وهو صالح في باب الرواية، كما حكي عن يحيى بن معين، ويكتب حديثه مع ضعفه».

وقال ابن حجر: ضعيف[4].

فكأن أبا حاتم وابن معين يقولان: له أحاديث مناكير، ولم يغلب ذلك على حديثه حتى أصبح في درجة من لا تحل الرواية عنه.

2. يطلق النكارة على أحاديث المتروكين، وهذا الغالب في أحكامه.

قال الترمذي: حدثنا يحيى بن موسى، قال: حدثنا سعيد بن محمد الوراق وأبو يحيى الحماني قالا: أخبرنا صالح بن حسان عن عروة عن عائشة قالت: قال لي رسول الله ﷺ: «إن أردت اللحوق بي فليكفك من الدنيا كزاد الراكب، وإياك ومجالسة الأغنياء، ولا تستخلقي ثوبًا حتى ترقعيه»[5].

سألت محمدًا عن هذا الحديث؟ فقال: «صالح ابن حسان منكر الحديث، وصالح ابن أبي حسان الذي يروي عنه ابن أبي ذئب ثقة»[6].

وصالح هذا متروك.[7]

وأما من قال فيهم البخاري: «منكر الحديث»: فقال عبد الله الجديع: والذي وجدته بالتتبُّع أن استعمال البخاري لهذه اللفظة لا يختلف عن استعمال من سبقه أو لحقه من علماء الحديث، فهو إنما يقول ذلك في حقِّ من غلبت النكارة على حديثه، أو استحكمت من جميعه، وربما حكم عليه غيره بمثل حُكمه، وربَّما وصف بكونه (متروك الحديث)، وربما اتُّهم بالكذب، وربما وصف بمجرد الضعف، وربما قال ذلك البخاري في الراوي المجهول الذي لم يرو إلا الحديث الواحد المنكر[8].

(1) انظر حديث رقم (20) من البحث.
(2) الترمذي، علل الترمذي، ص 463.
(3) انظر الترجمة في: ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، 4/ 198.
(4) انظر الترجمة في: البخاري، التاريخ الكبير، 1/ 271. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، 1/ 90، وتقريب التهذيب، ص 146.
(5) الترمذي، سنن الترمذي، 1780. الحاكم، المستدرك، 4/ 347.
(6) الترمذي، علل الترمذي، 544.
(7) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، 2849.
(8) الجديع، تحرير علوم الحديث، 1/ 402.

قلت: وهذا ظاهر في الرواة الذين أطلق البخاري النكارة على حديثهم، ومن ذلك:

- قال البخاري: إِبْرَاهِيم بن الفضل أَبُو إِسْحَاق المخزومي الْمَدَنِيّ، منكر الحديث عَنِ المقبري، روى إسرائيل عَنْ إِبْرَاهِيم بن إِسْحَاق».

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يقول: «إبراهيم بن الفضل ليس بقوي في الحديث، ضعيف الحديث».

وقال يحيى بن معين: «ليس حديثه بشيء».

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي عن إبراهيم بن الفضل المديني؟ فقال: «ضعيف الحديث، منكر الحديث».

قال: وسئل أبو زرعة عن إبراهيم بن الفضل؟ فقال: «مديني ضعيف».

وقال النسائي: «متروك الحديث».

وقال ابن عدي: «ومع ضعفه يكتب حديثه، وعندي أنه لا يجوز الاحتجاج بحديثه» [1].

- قال البخاري: «أيوب بن واقد أَبُو الْحَسَن الكوفي سَمِعَ عثمان بن حكيم، حديثه لَيْسَ بالْمَعْرُوفِ، سَمِعَ منه مُحَمَّد بْن عقبة السدوسي، منكر الحديث».

قال أحمد: «ضعيف الحديث»، وقال يحيى ابن معين: «ليس بثقة».

وقال أبو حاتم الرازي: «ضعيف الحديث، وحديثه ليس بمعروف، منكر».

وقال النسائي: «بصري ضعيف»، وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه لا يتابع عليه»[2].

3. قال البخاري: «بشير بن ميمون أَبُو صيفِي، واسطي، عَنْ عكرمة وسَعِيد المقبري ومجاهد، منكر الحديث».

وقال مرة: «يتهم بالوضع».

قال أحمد: «ليس هو بشيء».

وقال أبو حاتم الرازي: «ضعيف الحديث، وعامة روايته مناكير، يكتب حديثه على الضعف».

قال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن بشير ابن ميمون؟ فقال: «ضعيف الحديث»، ولم يمنع من قراءة حديثه.

وقال النسائي: «متروك الحديث»[3].

4. قال البخاري: «حكيم بن خذام أَبُو سمير الْبَصْرِيّ وكَانَ يرى القدر، سمِعَ عَبْد الملك بْن عمير والأعمش، منكر الحديث».

قال أحمد: «هو متروك الحديث». وقال النسائي: «ضعيف».

وقال ابن عدي بعد أن أورد له بعض المناكير: «ولحكيم بن خذام غير ما ذكرت من الحديث وهو ممن يكتب حديثه»[4].

قلت: فمن هذه الأمثلة يظهر لنا أن البخاري يطلق لفظ «منكر الحديث» على من هو ضعيف متروك الحديث.

لكن الأمر يحتاج إلى جمع الرواة ودراستهم دراسة مستقلة مفصلة حتى تكون النتيجة عن استقراء تام.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية

الحديث الأول

عن أيفع أو أيمع عن ابن عمر رضي الله عنه: (لا أبالي أعانني رجل على طهوري أو ركوعي)، وهذا منكر، لأن مجاهدًا وعباية قالا: وضينا ابن عمر[5].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عدي في الكامل 1/ 420 حدثنا عمران بن موسى السختياني وأحمد بن محمد بن عمر قالا: حدثنا محمد بن عبد الأعلى، حدثنا معتمر قال: قرأت على الفضيل عن أبي حريز -واسمه عبد الله بن الحسين - أن أيفع حدثه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

دراسة الإسناد

1. عبد الله بن حسين الأزدي أبو حَرِيز البصري، قاضي سجستان، صدوق يخطئ[6].
2. أيفع، غير منسوب. روى عن سعيد بن جبير وعن عبد الله بن عمر، روى عنه: أبو حريز عبد الله بن الحسين قاضي سجستان. قال

(1) انظر ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير، 1/ 311. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 2/ 122. ابن الجوزي، الضعفاء، ص 11. ابن عدي، الكامل، 1/ 231.

(2) انظر ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير، 1/ 426. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل. 2/ 260. ابن الجوزي، الضعفاء، ص 15، ابن عدي، الكامل، 1/ 355.

(3) انظر ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير، 2/ 105، والتاريخ الأوسط، 2/ 255. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 2/ 379. ابن الجوزي، الضعفاء، ص 23.

(4) انظر ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير، 3/ 18. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 3/ 203. ابن الجوزي، الضعفاء، ص 30. ابن عدي، الكامل، 2/ 220.

(5) البخاري، التاريخ الكبير، 2/ 63.

(6) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ص 300.

البخاري: منكر الحديث، روى له النسائي، وقال: أبو حريز ضعيف، وأيفع لا أعرفه[1].
وذكره ابن عدي والعقيلي وابن الجارود في الضعفاء، وذكره ابن حبان في الثقات[2].

وقد رجح أبو حاتم أن أيفع خطأ، والصواب: نافع حيث أورد ابنه عبد الرحمن في العلل الحديث الأول الذي ذكره البخاري في ترجمته فقال: وسألت أبي عن حديث رواه معتمر بن سليمان عن فضيل ابن ميسرة عن أبي حريز عن أيفع عن ابن عمر: أن النبي ﷺ عاد امرأة من خثعم فقال لها: كيف تجدينك؟ قالت: ما أراني إلا لما بي فقال: وددت أنك لم تفارقي الدنيا حتى تعولي يتيمًا، أو تجهزي مجاهدًا.

قال أبي: هذا حديث منكر، وأرى أن أيفع هو نافع[3].

لكنه في الجرح والتعديل قال: أيفع روى عن ابن عمر، روى عنه أبو حريز عبد الله بن الحسين قاضي سجستان، سمعت أبي يقول ذلك[4].

الحكم على الحديث: أورده ابن بطال[5] والعيني[6] في شرحهما على البخاري، وكذلك الذهبي في ميزان الاعتدال[7]، وذكروا أنه ضعيف لتفرد مجهول به، ولمخالفته مجاهد وعباية.

وقد أشار البخاري إلى سبب نكارة الأثر، وهو: مخالفته لما ثبت أن ابن عمر كان يُوَضَّأُ، وهو ما رواه ابن أبي شيبة في المصنف من طريق شعبة، والطحاوي في شرح معاني الآثار من طريق أبي عوانة، كلاهما عن أبي بشر عن مجاهد عن ابن عمر قال: (إن كنت لأسكب عليه الماء فيغسل رجليه)[8].

وفيه: جعفر بن إياس أبو بشر بن أبي وَحْشيَّة -بفتح الواو وسكون المهملة وكسر المعجمة وتثقيل التحتانية-، ثقة من أثبت الناس في سعيد بن جبير، وضعفه شعبة في حبيب بن سالم وفي مجاهد، من الخامسة مات سنة خمس وقيل ست وعشرين ع[9].

قال أحمد: وكان شعبة يقول: لم يسمع أبو بشر من حبيب بن سالم، وقال أيضًا: كان شعبة يضعف حديث أبي بشر عن مجاهد، قال: لم يسمع منه شيئا، وقال ابن معين: طعن عليه شعبة في حديثه عن مجاهد قال: من صحيفة[10].

وما رواه ابن أبي شيبة عن يعلى قال: حدثنا أبو حيان، وابن المنذر في الأوسط من طريق الثوري كلاهما عن عباية قال: وضأت ابن عمر فقمت عن يمينه أفرغ عليه الماء، فلما فرغ صعد فيَّ بصره فقال: من أين أخذت هذا الأدب؟ فقلت: من جدي رافع. قال: هنالك الرجل[11].

وفيه: عَبَايَة بن رفاعة بن رافع بن خديج الأنصاري الزرقي أبو رفاعة المدني ثقة من الثالثة ع[12].

وهذا إسناد صحيح لا يقوى على معارضته الأثر الأول الذي تفرد به مجهول، والراوي عنه فيه ضعف.

الحديث الثاني

حدثني إسحاق قال: أخبرنا بقية عن أرطاة بن المنذر عن بشر عن مجاهد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: (المكذب بالقدر). لا يتابع عليه، قال أبو عبد الله: هو حديث منكر[13].

تخريج الحديث:

رواه البخاري في التاريخ الكبير 2/ 86 عن إسحاق بن راهويه عن بقية عن أرطأة عن (بشر) عن مجاهد فسماه بشرًا وجعله عن مجاهد عن أبي هريرة، ووافقه عمرو بن عثمان وسلم بن قادم في تسميته (بشرًا)، لكنهما خالفاه، فجعلاه عن بشر عن أبي مسعود عن أبي هريرة كما رواه ابن بطة في الإبانة 3/ 333 و2/ 108[14].

وسماه محمد بن المصفى (أبا بشر) عن أبي مسعود عن أبي هريرة كما رواه ابن أبي عاصم في

(1) المزي، تهذيب الكمال، 3/ 442.
(2) ابن حبان، الثقات، 4/ 55. العقيلي، الضعفاء الكبير، 1/ 125. ابن عدي، الكامل، 1/ 420. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، 1/ 343.
(3) ابن أبي حاتم، العلل، 2/ 179.
(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 2/ 341.
(5) ابن بطال، شرح صحيح البخاري، 1/ 299.
(6) العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، 4/ 350.
(7) الذهبي، ميزان الاعتدال، 1/ 283.
(8) ابن أبي شيبة، المصنف، 1/ 26. الطحاوي، شرح معاني الآثار، 1/ 40.

(9) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ص 139.
(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 1/ 131، 2/ 473. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، 2/ 72.
(11) ابن أبي شيبة، المصنف، 5/ 335.
(12) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ص 294.
(13) البخاري، التاريخ الكبير، 2/ 86.
(14) لكنه وقع تصحيف في المطبوع من الإبانة، فقال: بشر ابن أبي مسعود، والأصل عن أبي مسعود.

السنة (264)، وابن أبي حاتم في التفسير 3/ 58.

واضطرب عبد الوهاب الحَوطي فمرة سماه (بشرًا) كما رواه ابن بطة في الإبانة 3/ 333، وسماه (أبا بسر) كما رواه ابن أبي عاصم في السنة (264) وقد نص ابن أبي عاصم أن الحوطي سماه (أبا بسر).

ورواه مرة فسماه (أبا بشر) وجعله عن ابن مسعود وأبي هريرة كما رواه الطبراني في مسند الشاميين (696)1/ 401.

والظاهر والله أعلم أن اسمه بشر، كما رجحه البخاري؛ وذلك لاتفاق إسحاق بن راهويه وعمرو بن عثمان وسلم، وهم أوثق من محمد بن مصفى حيث سماه أبا بشر. قال أبو زرعة: عمرو ابن عثمان أحفظ من ابن مصفى وأحبهما إلي[1].

وأما عبد الوهاب فلم يضبط روايته واضطرب في اسمه.

والحديث عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: (ثلاثة في المنسا تحت قدم الرحمن يوم القيامة، لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم ولا يزكيهم، قلت: يا رسول الله، من هم؟ جَلِّهم لنا قال: المكذب بالقدر، والمدمن الخمر، والمتبرئ من ولده. قال: قلت: فما المنسا؟ قال: جُبّ في قعر جهنم وأسفل طينتها).

دراسة الإسناد:

1. بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي أبو يُحمِد بضم التحتانية وسكون المهملة وكسر الميم، صدوق كثير التدليس عن الضعفاء، من الثامنة مات سنة سبع وتسعين وله سبع وثمانون خت م 4[2].

قلت: وهو يدلس تدليس التسوية، فلا بد من تصريحه بالسماع في كل طبقات السند، وهذا غير موجود.

2. أرطاة بن المنذر بن الأسود الأَلهاني -بفتح الهمزة- أبو عدي الحمصي، ثقة من السادسة مات سنة ثلاث وستين بخ د س ق[3].

3. بشر ولم ينسب، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: بشر عن مجاهد، شيخ يروى المقاطيع، كأنه من أهل الشام، روى عنه أرطأة بن المنذر. وأورده ابن عدي في الكامل وأورد حديثه هذا، وقال: وهذا الحديث لم أخرجه لأن بشرًا لم ينسب، ولم يروه عن مجاهد غيره[4].

الحكم على الحديث:

الحديث منكر لتفرد بشر، وقد ضعفه البخاري، ومن دونه كذلك خاصة بقية، وهو مدلس ولم يصرح بالسماع، والمتن فيه نكارة خاصة في قوله: في المنسا تحت قدم الرحمن. وقد أشار ابن عدي إلى سبب النكارة في قوله: لم يروه عن مجاهد غيره. فهو يشير إلى أن مجاهدًا راوٍ مكثر، فتفرد مثل هذا المجهول عن الراوي المكثر مما يعد منكرًا.

الحديث الثالث

الحكم بن سعيد الأموي المديني، قال يعقوب بن محمد: حدثنا الحكم بن سعيد، حدثنا هشام، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ قال: (من قال: يا رب يا رب) منكر[5].

تخريج الحديث:

رواه البزار (18/ 130) وابن عساكر (51/ 165) والديلمي في مسند الفردوس (1122) من طريق يعقوب بن محمد حدثنا الحكم بن سعيد: حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة: أن النبي ﷺ قال: إذا قال العبد: يا رب يا رب، أربعًا. قال الله ﷻ: لبيك عبدي سل تعطه.

دراسة الإسناد:

1. يعقوب بن محمد بن عيسى بن عبد الملك بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري نزيل بغداد، قال أبو زرعة: واهي الحديث. وقال أبو حاتم: أدركته فلم أكتب عنه. ومما أُخذ عليه تحديثه عن الضعفاء[6]. قال ابن حجر: صدوق كثير الوهم والرواية عن الضعفاء، من كبار العاشرة، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين[7].
2. الحكم بن سعيد الأموي، قال فيه البخاري: منكر الحديث. وقال ابن حبان: ممن فحش خطؤه وكثر وهمه حتى صار منكر الحديث لا يحتج به[8].

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 6/ 249.
(2) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ص 126.
(3) المرجع السابق، ص 97.
(4) ابن حبان، الثقات، 6/ 93. ابن عدي. الكامل في الضعفاء، 2/ 18. ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، 2/ 36.
(5) البخاري، التاريخ الكبير، 2/ 341.
(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 9/ 214. وانظر ترجمته في: ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، 11/ 397.
(7) المرجع السابق، ص 608.
(8) ابن حبان، المجروحين، 1/ 249. وانظر: الذهبي، ميزان

وذكره ابن عدي في الكامل والعقيلي في الضعفاء، وروى قول البخاري: منكر الحديث، وروى له حديثًا ذكره البخاري وهو: القدرية مجوس أمتي[1].

الحكم على الحديث:

الحديث أنكره البخاري في التاريخ الكبير لتفرد يعقوب بن محمد به، وهو ممن لا يقبل تفرده، ويروي عن الضعفاء ومنهم في هذا الحديث: الحكم بن سعيد الذي هو منكر الحديث، وتفرد عن راوٍ مكثر هو هشام بن عروة.

الحديث الرابع

(حوط) قال عبد الله بن عبد الوهاب: حدثنا خالد ابن الحارث، سمع المسعودي، سمع حوطًا، سمع زيد بن أرقم ﷺ قال: ليلة القدر ليلة تسع عشرة، وهي ليلة القرآن، وهذا منكر لا يتابع عليه[2].

تخريج الحديث:

رواه البخاري في التاريخ الكبير من طريق خالد ظبن الحارث، وابن أبي شيبة في المصنف 2/ 326 عن يزيد بن هارون، والطبراني في الكبير 5/ 198(9531) من طريق زيد بن الحباب، والبيهقي في شعب الإيمان 3/ 333 من طريق أبي النضر، كلهم عن المسعودي عن حوط الخزاعي قال: سألت زيد بن أرقم عن ليلة القدر فما تمارى ولا شك قال: ليلة تسع عشرة ليلة الفرقان ليلة التقى الجمعان.

وفي رواية زيد بن الحباب عند الطبراني قال: ليلة سبع عشرة.

دراسة الإسناد:

1. عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الكوفي المسعودي: صدوق اختلط قبل موته، وضابطه: أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط، من السابعة، مات سنة ستين خت 4[3].

قال أحمد بن حنبل: سماع وكيع من المسعودي بالكوفة قديم، وأبو نعيم أيضًا، وإنما اختلط المسعودي ببغداد. ومن سمع منه بالكوفة والبصرة، فسماعه جيد.

وقال أيضًا: سماع أبي النضر وعاصم وهؤلاء من المسعودي بعدما اختلط، إلا أنهم احتملوا السماع منه فسمعوا. وقال يحيى بن معين: من سمع من المسعودي في زمان أبي جعفر فهو صحيح السماع، ومن سمع منه في زمان المهدي، فليس سماعه بشيء.

وقال محمد بن عبد الله بن نمير: كان ثقة، فلما كان بأخرة اختلط، سمع منه عبد الرحمن ابن مهدي، ويزيد بن هارون، أحاديث مختلطة، وما روى عنه الشيوخ فهو مستقيم[4].

وبذلك يثبت أن اثنين من الرواة عنه في هذا الحديث رويا عنه بعد اختلاطه، وهما أبو النضر ويزيد بن هارون، أما خالد بن الحارث فهو بصري، ولم أجد من ذكر رواية زيد بن الحباب وهو كوفي عن المسعودي، وإن كانت موجودة في الكتب، لكنه بالنظر إلى طبقته ووفاته يكون سماعه بعد اختلاطه، فقد ذكر العلماء أن الطيالسي سمع منه وهو صغير بعد اختلاطه، والطيالسي في الطبقة التاسعة ووفاته 203هـ وهي طبقة زيد بن الحباب وسنة وفاته والله أعلم.

2. حوط الخزاعي، قال أبو حاتم: شيخ يكتب حديثه[5]. وقال ابن عدي: وحوط هذا أيضًا ليس له غير ما ذكره البخاري، ولم ينسب حوط إلا في هذا الحديث المقطوع[6]. وقال الذهبي: ولا يدري من هو؟ وذكره ابن حبان في الثقات[7].

الحكم على الحديث:

قال العقيلي بعد أن أورد قول البخاري: والأحاديث الصحاح في ليلة القدر في العشر الأواخر[8].

قلت: الحديث موقوف ضعيف لا يثبت؛ لأن فيه راو منكر الحديث وقد ذكر العقيلي أن هذ الأثر يخالف الأحاديث الصحيحة في ليلة القدر، وأنها في العشر الأواخر، وليس في العشر الوسطى، وهي ما رواه البخاري ومسلم عن ابْن عمر ﷺ

الاعتدال، 1/ 570.

(1) العقيلي، الضعفاء الكبير، 1/ 260. ابن عدي، الكامل، 2/ 207.

(2) البخاري، التاريخ الكبير، 3/ 91.

(3) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ص 344.

(4) المزي، تهذيب الكمال، 17/ 223.

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 3/ 288.

(6) ابن عدي، الكامل، 2/ 448.

(7) ابن حبان، الثقات، 4/ 181. الذهبي، ميزان الاعتدال، 1/ 622. ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، 2/ 369.

(8) العقيلي، الضعفاء الكبير، 1/ 320.

أَنَّ رِجَالاً مِنْ أَصْحَابِ النبي ﷺ أُرُوا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْمَنَامِ فِي السَّبْعِ الأَوَاخِرِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ (أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَأَتْ فِي السَّبْعِ الأَوَاخِرِ، فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّيهَا فَلْيَتَحَرَّهَا فِي السَّبْعِ الأَوَاخِرِ)[1].

وما رواه البخاري ومسلم عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: (تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْوِتْرِ مِنَ الْعَشْرِ الأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ)[2]. وغيرها من الأحاديث.

الحديث الخامس

زائدة مولى عثمان، سمع سعدًا، عن النبي ﷺ، قاله أبو عفان المدني الأموي، عن ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن زائدة، حديث منكر، قال أبو عبد الله: وأبو عفان منكر الحديث[3].

تخريج الحديث:

رواه العقيلي في الضعفاء 2/ 82 عن أحمد بن إبراهيم البسري، حدثنا حامد بن يحيى البلخي، حدثنا أبو عفان المديني من ولد عثمان بن عفان، حدثنا ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن زائدة مولى عثمان بن عفان قال: أرسل عثمان بن عفان إلى علي بن أبي طالب فأتاه فتناجيا ساعة بينهما، فقام علي كالمغضب، قال: فأخذ عثمان بأسفل ثوبه ليجلسه قال: فأبى علي، فضرب بيده فمضى، قال: فقال الناس: سبحان الله، لقد استخف بحق أمير المؤمنين، فقال عثمان: دعوه فما يجد حلاوتها هو ولا أحد من ولده، قال زائدة: فأتيت سعد بن أبي وقاص، فذكرت له ذلك كالمتعجب مما قال، فقال سعد: وما تعجبك من ذلك، أنا سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يجد حلاوتها هو ولا أحد من ولده، قال حامد: لم يقل لا يليها هو ولا أحد من ولده، لأنه قال: الذي يلي من ولده لا يجد حلاوتها.

دراسة الإسناد:

1. عثمان بن خالد بن عمر بن عبد الله بن الوليد ابن عثمان بن عفان الأموي أبو عفان المدني والد أبي مروان قال البخاري وأبو حاتم: هو منكر الحديث، قال ابن حجر: متروك الحديث، من العاشرة[4].
2. زائدة مولى عثمان لا يعرف إلا بهذا الحديث، قال البخاري وابن أبي حاتم: حديثه منكر، وقال ابن حبان في المجروحين: منكر الحديث جدًا لا يحتج به إذا وافق الثقات، فكيف إذا انفرد، وقد قيل: إنه والد هشام بن زياد أبي المقدام وليس كذلك، هذا زائدة، وذاك زياد جميعًا مدنيان، مع أنه ذكره في الثقات، وقال العقيلي: مجهول بالنقل سمع سعدا وعليا، لا يتابع على حديثه ولا يعرف إلا به. وقد ذكره الذهبي في الميزان، والمغني في الضعفاء، ونقل كلام البخاري[5].

الحكم على الحديث:

الحديث تفرد به منكر لا يقبل تفرده، والراوي عنه متروك.

الحديث السادس

سليمان بن جنادة ابن أبي أمية الدوسي، عن أبيه، عن عبادة ﷺ، عن النبي ﷺ في الجنازة: كان لا يجلس حتى توضع، ثم قال: خالفوا اليهود، قاله نصر بن علي، عن صفوان بن عيسى، عن بشر بن رافع، عن عبد الله بن سليمان عن أبيه، هو منكر[6].

تخريج الحديث:

رواه البخاري في التاريخ الكبير (4/ 6)، والترمذي (1020)، وابن ماجه (1545)، وأبو داود (3176) ومن طريقه البيهقي في السنن (4/ 28)، والبزار في المسند (4/ 276، 4/ 280)، والطبري في تهذيب الآثار (2/ 323)، والعقيلي في الضعفاء (2/ 122)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (2/ 905)، كلهم من طريق بشر بن رافع أبي الأسباط الحارثي عن عبد الله بن سليمان بن جنادة ابن أبي أمية عن أبيه عن جده عن عبادة بن الصامت قال: (كان رسول الله ﷺ يقوم في الجنازة حتى توضع في اللحد، فمر به حبر من اليهود فقال: هكذا نفعل، فجلس النبي ﷺ وقال: اجلسوا خالفوهم).

دراسة الإسناد:

1. بشر بن رافع الحارثي، أبو الأسباط النجراني

(1) البخاري، صحيح البخاري. مسلم، صحيح مسلم.
(2) البخاري، صحيح البخاري. مسلم، صحيح مسلم.
(3) البخاري، التاريخ الكبير، 3/ 432.
(4) البخاري، التاريخ الكبير، 6/ 220. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 6/ 149. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ص 383.
(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 3/ 611. ابن حبان، الثقات، 4/ 265. الذهبي، ميزان الاعتدال، 2/ 65. ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، 2/ 470.
(6) البخاري، التاريخ الكبير، 4/ 6.

إمام أهل نجران ومفتيهم، روى عن يحيى ابن أبي كثير، وأبي عبد الله الدوسي ابن عم أبي هريرة، وعبد الله بن سليمان بن جنادة ابن أبي أمية، وابن عجلان وغيرهم. روى عنه شيخه يحيى وحاتم بن إسماعيل، وصفوان بن عيسى، وعبد الرزاق وغيرهم.

قال الدوري عن يحيى: ثقة، قلت له: هو ثقة؟ قال: يحدث بمناكير. وقال مرة: ليس به بأس. وقال أحمد: ليس بشيء، ضعيف في الحديث. وقال البخاري: لا يتابع في حديثه. وقال الترمذي: يضعف في الحديث. وقال النسائي: ضعيف. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث لا نرى له حديثا قائما. وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوى عندهم[1]. وقال ابن عدي: وبشر بن رافع هو أبو الأسباط الحارثي، وهو مقارب الحديث، لا بأس بأخباره، ولم أجد له حديثا منكرا. وقال يعقوب بن سفيان: لين الحديث، وقال البزار: لين الحديث، وقد احتمل حديثه، وقال العقيلي: له مناكير، وقال الدارقطني: منكر الحديث. وقال ابن عبد البر في الكنى: هو ضعيف عندهم منكر الحديث، وقال في كتاب الإنصاف: اتفقوا على إنكار حديثه وطرح ما رواه وترك الاحتجاج به، لا يختلف علماء الحديث في ذلك، وقال ابن حبان: يأتي بطامات عن يحيى بن أبي كثير موضوعة، يعرفها من لم يكن الحديث صناعته كأنه المتعمد لها[2].

قال ابن حجر: فقيه ضعيف الحديث من السابعة بخ د ت ق[3].

2. عبد الله بن سليمان بن جنادة ابن أبي أمية عن أبيه- وهو الدوسي- روى عنه بشر بن رافع، قال البخاري: فيه نظر، لا يتابع في حديثه[4]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يعتبر حديثه من غير رواية بشر عنه. قال ابن حجر: ضعيف من السادسة د ت ق[5].

3. سليمان بن جنادة بن أبي أمية الأزدي الدوسي. يروي عن أبيه. وعنه ابنه عبد الله.

قال أبو حاتم: منكر الحديث، وقال البخاري بعد أن ذكر حديثه هذا: هو حديث منكر، ولم يتابع في هذا.

قال ابن عدي: وهذا الذي قاله البخاري إنما أشار إلى حديث واحد، وهو الذي يرويه نصر بن علي، ولسليمان غير هذا الحديث، وإنما أنكر البخاري عليه هذا الحديث[6].

وقال ابن حبان في المجروحين: منكر الحديث، فلست أدري البلية في روايته منه أو من بشر بن رافع، لأن بشر بن رافع ليس بشيء في الحديث، على أنه يجب التنكب عن روايته على الأحوال[7].

قال الذهبي: وهاه البخاري[8]. وقال ابن حجر: منكر الحديث من السادسة د ت ق[9].

الحكم على الحديث:

الحديث أنكره البخاري والعقيلي وغيرهما، وأشار العقيلي إلى مخالفته لأحاديث صحيحة، وهي: ما رواه البخاري عن عامر بن ربيعة ﷺ عن النبي ﷺ قال: «إذا رأيتم الجنازة فقوموا حتى تخلفكم»[10].

وما رواه البخاري ومسلم عن جابر بن عبد الله ﷺ قال: مر بنا جنازة فقام لها النبي ﷺ وقمنا به. فقلنا: يا رسول الله، إنها جنازة يهودى. قال: «إذا رأيتم الجنازة فقوموا»[11].

وما رواه البخاري ومسلم عن أبى سعيد الخدري ﷺ عن النبي ﷺ قال: «إذا رأيتم الجنازة فقوموا، فمن تبعها فلا يقعد حتى توضع»[12].

(1) النوري وآخرون، موسوعة أقوال الإمام أحمد في رجال الحديث وعلله، 1/ 336.

(2) انظر ترجمته في: المزي، تهذيب الكمال، 4/ 118. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، 1/ 393. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 2/ 357. ابن حبان، كتاب المجروحين، 1/ 188.

(3) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ص 123.

(4) البخاري، التاريخ الصغير، 2/ 62.

(5) البخاري، التاريخ الكبير، 5/ 108. ابن حبان، الثقات، 8/ 337. المزي، تهذيب الكمال، 15/ 60. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ص 306.

(6) ابن عدي، الكامل، 3/ 285.

(7) ابن حبان، كتاب المجروحين، 1/ 329. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، 4/ 156. المزي، تهذيب الكمال، 11/ 379.

(8) الذهبي، الكاشف، 1/ 458. العقيلي، الضعفاء الكبير، 2/ 122. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 4/ 105.

(9) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ص 250.

(10) البخاري، صحيح البخاري، 1307. مسلم، صحيح مسلم، 74 / 958.

(11) البخاري، صحيح البخاري، 1311. مسلم، صحيح مسلم، 80 / 960.

(12) البخاري، صحيح البخاري، 1310. مسلم، صحيح مسلم، 77/ 959.

ولم يرو البخاري في صحيحه أحاديث الجلوس عند مرور الجنازة، وكأنه يضعفها، وأما ما رواه مسلم وأحمد عن علي بن أبي طالب أنه قال: (قام رسول الله ﷺ ثم قعد)[1] فقد ذكر الدارقطني الخلاف فيه في العلل وإن كان رجح رواية مسلم، إلا أن الخلاف فيه بين الثوري والليث بن سعد، وقد رواه مسلم عن الليث. فلعل البخاري لم يكن يرى ثبوت أحاديث الإباحة، ولذلك لم يروها في صحيحه.

ثم إن معنى الحديث موافق لحديث أبي سعيد السابق أن رسول الله قام على قبر ثم قعد.

والبخاري أنكر الحديث لتفرد مجهول به والراوي عنه متروك، مع مخالفته للأحاديث الثابتة في قيام النبي ﷺ للجنازة، ولم يرد في حديث صحيح أن الجلوس لمخالفة اليهود، إلا في هذا الحديث المنكر.

الحديث السابع

قال الوليد: نا صدقة، نا العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ في الحج، منكر[2].

تخريج الحديث:

رواه البيهقي 5/ 262، وابن عدي في الكامل 4/ 78، والعقيلي في الضعفاء 2/ 206-261 من طرق عن الوليد بن مسلم، عن صدقة بن يزيد، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (قال الله عز وجل: إن عبدًا أصححت جسمه، وأوسعت عليه في الرزق، لا يفد إلي في كل خمسة أعوام مرة لمحروم).

دراسة الإسناد:

1. الوليد بن مسلم القرشي مولاهم أبو العباس الدمشقي، ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية، من الثامنة، مات آخر سنة أربع أو أول سنة خمس وتسعين 4[3].
2. صدقة بن يزيد خراساني الأصل، صار إلى الشام وسكن الرملة، روى عن العلاء بن عبد الرحمن وحماد بن أبي سليمان، روى عنه الوليد ابن مسلم ورواد بن الجراح العسقلاني، قال أبو زرعة الدمشقي: شيخ ثقة[4]، قال أحمد: كان يكون في ناحية بيت المقدس حديثه ضعيف، وقال: يحدث عن حماد بن أبي سليمان، وهو ضعيف[5].

قال أبو حاتم: صالح، وصدقة بن خالد أحب إلي منه[6]، وقال يعقوب الفسوي: حسن الحديث[7]، وقال أبو داود: كان أحمد يضعفه، وكان يحيى يقول: ليس به بأس[8]. قال النسائي: ضعيف خراساني الأصل[9]، قال ابن حبان: كان ممن يحدث عن الثقات بالأشياء المعضلات على قلة روايته، لا يجوز الاشتغال بحديثه عند الاحتجاج به[10]، ثم ذكره في الثقات. وذكره ابن الجارود والساجي والعقيلي في الضعفاء[11].

قال ابن عدي: وهذا عن العلاء منكر كما قاله البخاري، ولا أعلم يرويه عن العلاء غير صدقة، وإنما يروي هذا خلف بن خليفة وهو مشهور، وروي عن الثوري أيضا عن العلاء ابن المسيب عن أبيه عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ، فلعل صدقة هذا سمع بذكر العلاء فظن أنه العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة، وكان هذا الطريق أسهل عليه، وإنما هو العلاء بن

(1) مسلم، صحيح مسلم، 82، 83، 84. أحمد، المسند، 632. الدارقطني، العلل، 4/ 127، قال: وسئل عن حديث مسعود بن الحكم الزرقي عن علي أن النبي ﷺ قام في الجنازة ثم قعد. فقال: هو حديث يرويه يحيى بن سعيد الأنصاري، عن واقد ابن عمرو بن سعد بن معاذ، عن نافع بن جبير، عن مسعود ابن الحكم، عن علي... قال ذلك الليث بن سعد، وعبد الوهاب الثقفي، ويزيد بن هارون. وخالفهم جرير بن عبد الحميد، فرواه عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن نافع بن جبير، عن مسعود بن الحكم. ووهم فيه جرير. ورواه الثوري، عن يحيى بن سعيد، عن نافع بن جبير، عن علي. أسقط من الإسناد رجلين، ولم يقم إسناده. والصواب قول الليث بن سعد، ومن تابعه، عن يحيى، عن واقد بن عمرو. حدثنا محمد بن علقمة، قال: حدثنا يزيد ابن الهيثم، قال: حدثنا إبراهيم بن أبي الليث الأشجعي، عن سفيان، عن يحيى بن سعيد، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن علي، قال قام رسول الله ﷺ على القبر وقعد قبل أن يلحد. قال الدارقطني: لم يقم الثوري إسناده.

(2) البخاري، التاريخ الكبير، 4/ 295.

(3) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ص 584.

(4) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، 4/ 77. الذهبي، ميزان الاعتدال، 2/ 313.

(5) أحمد، العلل ومعرفة الرجال، 1313. النوري، موسوعة أقوال الإمام أحمد في رجال الحديث وعلله، 3/ 398. العقيلي، الضعفاء الكبير، 2/ 206.

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 4/ 431.

(7) الفسوي، المعرفة والتاريخ، 2/ 438.

(8) الآجري، سؤالات الآجري أبا دود السجستاني، 2/ 211.

(9) النسائي، كتاب الضعفاء والمتروكين، ص 196.

(10) ابن حبان، كتاب المجروحين، 1/ 374.

(11) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، 3/ 187.

المسيب عن أبيه عن أبي سعيد[1].

قلت: هو ما رواه ابن حبان في صحيحه، وأبو يعلى، والخطيب في تاريخه، والبيهقي من طرق عن خلف بن خليفة عن العلاء بن المسيب، عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: الحديث[2].

رجاله ثقات رجال الشيخين غير خَلَف بن خليفة، فمن رجال مسلم، وقد اختلط قبل موته، وخالفه سفيان الثوري عند عبد الرزاق عن العلاء، عن أبيه، أو عن رجل عن أبي سعيد، وفيه: كل أربعة أعوام[3].

وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد وقال: رواه أبو يعلى والطبراني في الأوسط، ورجال الجميع رجال الصحيح[4].

وأخرجه الخطيب في الموضح من طريق قيس ابن الربيع، عن عباد بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة[5]، وقيس بن الربيع: صدوق تغيّر لما كَبَر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه، فحدّث به[6]، وعبّاد واسمه عبد الله بن أبي صالح – ليّن[7].

قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي عن حديث رواه الوليد عن صدقة بن يزيد عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال. الحديث.

قال أبي: هذا عندي وهم، إنما هو كما رواه خلف بن خليفة، عن العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ ومنهم من يقفه[8].

وقال أبو حاتم وأبو زرعة: هذا عندنا منكر من حديث العلاء بن عبد الرحمن، وهو من حديث العلاء بن المسيب أشبه. قال أبي: والناس يضطربون في حديث العلاء بن المسيب.

فأما خلف بن خليفة، فقال: عن العلاء بن المسيب، عن أبيه عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ. ورواه بعضهم، فقال: عن العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي هريرة، موقوفًا. ورواه بعضهم، فقال: عن العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

قلت لأبي: فأيهما الصحيح منها؟

قال: هو مضطرب فأعدت عليه، فلم يزدني على قوله: هو مضطرب.

ثم قال: العلاء بن المسيب، عن يونس بن خباب، عن أبي سعيد موقوف، مرسل أشبه.

قلت لأبي: لم يسمع يونس من أبي سعيد؟ قال: لا.

قال أبو زرعة: قال بعضهم: العلاء بن المسيب، عن يونس بن خباب، عن أبي سعيد موقوفًا.

قال: وقال أبو زرعة: والصحيح: عن العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ[9].

وقال الدارقطني: حديث المسيب بن رافع عن أبي سعيد قال رسول الله ﷺ: وذكر الحديث يرويه العلاء بن المسيب، واختلف عنه، فرواه خلف ابن خليفة عن العلاء بن المسيب عن أبيه عن أبي سعيد.

وكذلك روي عن عبد الرزاق عن الثوري عن العلاء بن المسيب عن أبيه، وغيره يرويه عن الثوري عن العلاء بن المسيب من قوله.

ورواه ابن فضيل عن العلاء بن المسيب عن يونس بن خباب عن أبي سعيد وقال الأخنسي: عن ابن فضيل عن العلاء عن يونس بن خباب عن مجاهد عن أبي سعيد، ولا يصح منها شيء[10].

الحكم على الحديث:

استنكر البخاري وأبو حاتم وابن عدي إسناد حديث أبي هريرة، لأنه رواه صدقة بن يزيد عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة، والصحيح ما رواه خلف بن خليفة، عن العلاء بن المسيب عن أبيه عن أبي سعيد عن النبي ﷺ، ولعل ذلك راجع إلى سلوك الجادة كما ذكر ابن عدي فقال: وهذا عن العلاء منكر كما قاله البخاري، ولا أعلم يرويه عن العلاء غير صدقة وإنما يروي هذا خلف بن خليفة وهو مشهور، وروي عن الثوري أيضًا عن العلاء بن المسيب عن أبيه عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ، فلعل صدقة هذا سمع بذكر العلاء فظن أنه العلاء بن عبد الرحمن

(1) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، 4/ 78.
(2) ابن حبان، صحيح ابن حبان، 3703. أبو يعلى، مسند أبي يعلى، 63/ 2. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 8/ 328. البيهقي، السنن، 5/ 262.
(3) عبد الرزاق، المصنف، 1826.
(4) الهيثمي، مجمع الزوائد، 3/ 206.
(5) الخطيب البغدادي، موضح أوهام الجمع والتفريق، 1/ 152.
(6) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ص 457.
(7) المرجع السابق، ص 308.
(8) ابن أبي حاتم، العلل، 1/ 286.
(9) ابن أبي حاتم، العلل، 1/ 291.
(10) الدارقطني، العلل، 11/ 310.

عن أبيه عن أبي هريرة، وكان هذا الطريق أسهل عليه وإنما هو العلاء بن المسيب عن أبيه عن أبي سعيد.

الحديث الثامن

صفوان بن أبي يزيد الأصم، عن بعض أصحاب النبي ﷺ، روى عنه الغاز في المكره، وهو حديث منكر لا يتابع عليه[1].

تخريج الحديث:

رواه سعيد بن منصور في سننه (1130) 1/ 275 ومن طريقه العقيلي (2/ 211) قال: حدثنا إسماعيل ابن عياش قال: حدثني الغاز بن جبلة الجبلاني، عن صفوان بن عمران الطائي: أن رجلاً كان نائما مع امرأته فقامت فأخذت سكينًا فجلست على صدره، ووضعت السكين على حلقه، وقالت: لتطلقني ثلاثا البتة وإلا ذبحتك، فناشدها الله فأبت عليه، فطلقها ثلاثًا، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال: لا قيلولة في الطلاق.

ورواه العقيلي في الضعفاء (3/ 441) من طريق أبي عبيد القاسم بن سلام، حدثنا إسماعيل بن عياش، عن الغاز بن جبلة، عن صفوان بن غزوان الطائي: أن رجلاً كان نائمًا مع امرأته.

ورواه العقيلي (3/ 441) من طريق حدثنا محمد بن حمير، حدثنا الغاز بن جبلة، حدثنا صفوان الأصم أنه أتى رسول الله ﷺ فقال: إن امرأتي.

ورواه العقيلي (2/ 211)، ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية (2/ 648) من طريق نعيم بن حماد، حدثنا بقية عن الغاز بن جبلة، عن صفوان بن الأصم الطائي، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ: أن رجلاً كان نائمًا مع امرأته.

ورواه العقيلي (2/ 211) حدثنا محمد بن علي، حدثنا سعيد بن منصور، حدثنا الوليد بن مسلم، عن الغاز بن جبلة الجبلاني، أنه سمع صفوان بن الأصم يقول: بينا رجل نائم.

دراسة الإسناد:

1. الغاز بن جبلة الجبلاني روى عن صفوان بن عمران الطائي الأصم روى عنه إسماعيل بن عياش ويحيى بن صالح الوحاظي وعبد الله ابن عبد الجبار الخبائري، قال أبو حاتم: هو منكر الحديث. ولا أدري الإنكار منه أو من صفوان الأصم الذي روى عنه حديثًا في طلاق المكره[2]، قال أبو زرعة: منكر الحديث[3].
2. صفوان بن عمران الأصم الطائي الحمصي، روى عن بعض أصحاب النبي ﷺ، روى عنه الغاز بن جبلة الجبلاني، قال أبو حاتم: يكتب حديثه وليس بالقوي[4]، وذكره ابن حبان في الثقات[5].

الحكم على الحديث:

الحديث أنكره البخاري وأبو حاتم، وقال أبو زرعة: هذا حديث واه جدا[6].

قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح[7].

وقال أبو حاتم: ولا أدري الإنكار منه أو من صفوان الأصم الذي روى عنه حديثًا في طلاق المكره[8].

ورجح ابن القطان الرواية المرسلة بدون ذكر الصحابي فقال: وهو خير من إسناده الذي ساق -أي عبد الحق- فإنه بريء من بقية ومن نعيم بن حماد، وهو وإن كان فيه إسماعيل بن عياش فإنه عن شامي، وإلى ذلك فإن جميعها لا بد فيه من الغاز بن جبلة وهو لا يعرف إلا به، ولا يدري ممن الجناية فيه أمنه؟ أم من صفوان؟ فكنى ذكره والحمل فيه على صفوان ليس بصحيح من العمل[9].

والقيلولة أي: الإقالة، والمعنى أن رسول الله ﷺ لم يقبل عذر الرجل المكره على الطلاق ولم يقله. وهذا معارض بما رواه ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: (إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه). أخرجه ابن ماجه والبيهقي من طريق محمد بن المصفى عن الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي، عن ابن عباس[10].

قال البوصيري في مصباح الزجاجة 2/ 130:

(1) البخاري، التاريخ الكبير، 4/ 306. قال في ترجمة الغاز ابن جبلة: في طلاق المكره حديثه منكر. انظر: البخاري، التاريخ الكبير، 7/ 114.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 7/ 58.

(3) انظر: ابن عدي، الكامل في الضعفاء، 6/ 9. الذهبي، ميزان الاعتدال، 3/ 330. ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، 4/ 412.

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 4/ 422.

(5) ابن حبان، الثقات، 4/ 380. انظر: البخاري، التاريخ الصغير، ص 63. ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، 3/ 191.

(6) ابن أبي حاتم، علل الحديث، 1/ 436.

(7) ابن الجوزي، العلل المتناهية، 2/ 648.

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 7/ 58.

(9) العقيلي، الضعفاء الكبير، 3/ 441.

(10) ابن ماجه، السنن، 2045. البيهقي، السنن، 7/ 356-357.

هذا إسناد صحيح إن سلم من الانقطاع، والظاهر أنه منقطع، وليس ببعيد أن يكون السقط من صنعة الوليد بن مسلم فإنه كان يدلس تدليس التسوية.

ورواه ابن حبان والطحاوي، والطبراني الصغير، والدارقطني، والبيهقي، والحاكم عن الربيع بن سليمان المرادي، حدثنا بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح عن عبيد بن عمير عن ابن عباس[1]. وصححه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

قال عبد الله بن أحمد قال: سَأَلْتُ أبي عن حديث رواه محمد بن مصفى عن الوليد (إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) فأنكره أبي جدًا، وقال: ليس يروى إلا عن الحسن[2].

وسبب النكارة عند البخاري أن المتفرد به ضعيف منكر، والراوي عنه منكر أيضًا.

الحديث التاسع

قال إسحاق ابن أبي إسرائيل: حدثنا عبد القدوس ابن حبيب الكلاعي، عن عكرمة، عن ابن عباس ﷺ عن النبي ﷺ بحديث منكر[3].

تخريج الحديث:

رواه الطبراني في المعجم الكبير 11/ 270 (11701) حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة، ثنا عبيد بن يعيش، ثنا مصعب بن سلام، عن أبي سعد، عن عكرمة عن ابن عباس: أن النبي ﷺ قال: تناصحوا في العلم، فإن خيانة أحدكم في علمه أشد من خيانته في ماله، وإن الله ﷻ سائلكم يوم القيامة.

ورواه الخطيب في تاريخ بغداد (6/ 356 – 357، 389) وابن عساكر في تاريخ دمشق (36/ 417) وتمام في فوائده 3/ 410 رقم (1408) من طريق عامر بن سيار ثنا عبد القدوس عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعًا.

وقد جزم السيوطي بأن أبا سعد في إسناد الطبراني هو سعيد بن المرزبان البقال، قال: وهو صدوق مدلس. وسبقه إلى ذلك الحافظ المنذري، والهيثمي في المجمع[4].

وبذلك اعتبروا أن للحديث طريقين:

1. طريق أبي سعد سعيد بن المرزبان عند الطبراني.
2. طريق عبد القدوس بن حبيب الكلاعي عند تمام والخطيب وابن عساكر.

وقد رجح الخطيب أن أبا سعد هو عبد القدوس بن حبيب الكلاعي وليس سعيد بن المرزبان، وبذلك لا يكون للحديث إلا طريق واحد وذلك لأمور:

1. أن الحديث من رواية الطبراني عن الحضرمي (وهو مطين) ومحمد بن أبي شيبة معًا، وقد روى الخطيب[5] قصة الخلاف بينهما في هذا السند، وخلاصة ذلك: أن مطينًا قال فيه: عن أبي سعد يريد البقال. وقال ابن أبي شيبة: عن أبي سعيد يريد عبد القدوس بن حبيب. والصواب: رواية ابن أبي شيبة، لأن أبا نعيم هذا سمع الحديث من مطين بهذا السند قال فيه: (أبي سعيد قديمًا)، ثم سمع منه هذا الحديث بعد ذلك بعشرين سنة يكنيه أبا سعد، ويقصد عبد القدوس، وإن أصر على تكنيته بأبي سعد، وإنما هي (أبو سعيد)، كما رواه الخطيب عن ابن أبي شيبة عن شيخيه إبراهيم بن محمد بن ميمون وعمار بن رجاء عن عبيد بن يعيش.

قال الألباني: وتابعهما أبو العباس أحمد بن إسحاق الخشاب المصري عند مشرق بن عبد الله الحنفي في حديثه (61/ 1). وتابعهم القاسم ابن محمد بن حماد الدلال في أمالي أبي جعفر الطوسي (ص 79) أربعتهم قالوا: أبي سعيد وهو عبد القدوس ويؤيده:

2 . أن الخطيب رواه في تاريخ بغداد[6] وابن عساكر في تاريخ دمشق، عن إسحاق بن أبي إسرائيل عن عامر بن سيار كلاهما: أخبرنا عبد القدوس بن حبيب عن عكرمة به. فهذا كله يبين أن راوي الحديث عن عكرمة هو عبد القدوس هذا، وكنيته أبو سعيد كما سبق في رواية ابن أبي شيبة عند الخطيب، ومشرق

(1) ابن حبان، صحيح ابن حبان، 7129. الطحاوي، شرح معاني الآثار، 3/ 95. الطبراني، المعجم الصغير، 1/ 270. الدارقطني، العلل، 4/ 170. البيهقي، السنن، 7/ 356. الحاكم، المستدرك، 2/ 198.

(2) العقيلي، الضعفاء، 4/ 145.

(3) البخاري، التاريخ الكبير، 6/ 119.

(4) السيوطي، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، 1/ 207–208. المنذري، الترغيب والترهيب، 1/ 71. الهيثمي، المجمع، 1/ 141.

(5) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 3/ 43.

(6) المرجع السابق، 6/ 356–357. ابن عساكر، تاريخ دمشق، 8/ 308، 36/ 417.

عند غيره. وعليه فقول الطبراني من رواية ابن أبي شيبة والحضرمي: أبي سعد تأوله بعضهم على أنه حمل رواية ابن أبي شيبة على رواية الحضرمي، ولو عكس لأصاب.

دراسة الإسناد:

وبهذا يكون الإسناد واحدًا، وتفرد به عبد القدوس بن حبيب الكلاعي:

قال أحمد بن حنبل: عبد القدوس الشامي وهنا حدا[1]، وقال ابن معين وأبو زرعة: ضعيف. وقال عمرو بن علي الصيرفي: أجمع أهل العلم على ترك حديثه. وقال أبو حاتم: متروك الحديث كان لا يصدق[2]. وقال ابن المبارك: لأن أقطع الطريق أحب إلي من أن أروي عن عبد القدوس الشامي[3]، وقال النسائي: متروك[4] وقال ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات لا يحل كتابة حديثه ولا الرواية عنه[5] وقال ابن معين في رواية: شيخ شامي مطروح الحديث، وقال إسماعيل بن عياش: لا أشهد على أحد بالكذب إلا على عبد القدوس بن حبيب وعمر بن موسى الوجيهي. وقال مسلم بن الحجاج: ذاهب الحديث وقال أبو داود: ليس بشيء[6]. وقال ابن عدي: له أحاديث غير محفوظة وهو منكر الحديث إسنادا ومتنا[7]، وذكره الدَّارَقُطْنِيّ في الضعفاء والمتروكين[8]، وقال عبد الرزاق: ما رأيت ابن المبارك يفصح بقوله: كذاب إلا لعبد القدوس، وقال الفلاس: أجمعوا على ترك حديثه[9].

وقد أورد ابن الجوزي الحديث في الموضوعات من رواية الخطيب عن إسحاق عن الكلاعي وقال: تفرد به عبد القدوس وكان يضع على الثقات. قاله ابن حبان[10]. وتعقبه السيوطي بأمرين:

أولاً: برواية الطبراني عن أبي سعد. بناء على أن أبا سعد هو سعيد بن المرزبان البقال! وهو وهم الصواب أنه الكلاعي كما سبق.

ثانيا: بما أخرجه أبو نعيم في الحلية: من طريق عبد الرحمن بن مهدي حدثنا الحسن زياد عن يحيى بن سعيد الحمصي عن إبراهيم بن مختار عن الضحاك عن ابن عباس مرفوعا[11]. وقال السيوطي: إبراهيم روى له الترمذي وابن ماجة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال أبو داود: لا بأس به. وقال ابن معين: ليس بذاك، ويحيى ابن سعيد صاحب حديث وله رحلات، قال ابن مصفى: ثقة، وضعفه ابن معين، وغيره[12].

قلت: لكن السيوطي ترك الحسن بن زياد وهو اللؤلؤي، فقد كذبه ابن معين والفسوي وأبو داود وأبو ثور وابن نمير. وقال أبو حاتم والنسائي وأبو داود: ليس بثقة ولا مأمون، وقال الدارقطني: كوفي متروك[13].

وللحديث علة أخرى وهي الانقطاع، فقد كان شعبة ينكر أن يكون الضحاك بن مزاحم لقي ابن عباس قط[14]، وكذا قال الدارقطني[15].

الحكم على الحديث: على هذا يكون للحديث طريقان: أحدهما فيه كذاب، وهو عبد القدوس الشامي، والآخر لا يقل درجة عنه وهو الحسن بن زياد اللؤلؤي. فيكون الحديث موضوعا، كما ذكر ابن الجوزي ولا يرتقي كما ذهب إليه السيوطي.

وقد يكون استنكار البخاري له، لأن فيه عبد القدوس، ولم يتابع عليه، وكذلك المتن ليس له شواهد عن أحد من الصحابة، خاصة في قوله: فإن خيانة الرجل في علمه أشد من خيانته في ماله.

الحديث العاشر

عمر بن مساور أو مسافر، عن أبي جمرة، عن ابن عباس ﷺ، عن النبي ﷺ: (بارك لأمتي في بكورها) منكر، وروى حبان: حدثنا عمر بن مسافر المنقري،

(1) كذا في الأصل ونقلها غير واحد عن الإمام أحمد، والظاهر أنها عبارة توهين وتضعيف، ومعناها: لا يوجد هنا أحد يعتبر به.
(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 6/ 55.
(3) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 11/ 126.
(4) النسائي، كتاب الضعفاء والمتروكين، ص 208.
(5) ابن حبان، كتاب المجروحين، 2/ 131.
(6) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 11/ 126.
(7) ابن عدي، الكامل في الضعفاء 5/ 342.
(8) الدارقطني، الضعفاء والمتروكون، 365.
(9) الذهبي، ميزان الاعتدال، 2/ 643. ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، 2/ 123.
(10) ابن الجوزي، الموضوعات، 1/ 232.
(11) أبو نعيم، حلية الأولياء، 9/ 20.
(12) السيوطي، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، 1/ 265.
(13) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، 2/ 318. الذهبي، ميزان الاعتدال، 1/ 491. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 3/ 15. ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، 2/ 208.
(14) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 1/ 131.
(15) البرقاني، سؤالات البرقاني للدارقطني، ص 38، وانظر الحديث كاملاً في: الألباني، السلسلة الضعيفة، 16/ 282.

سمع الحسن قوله. وقال معلى: حدثنا عمر بن مسافر العتكي، عن أبي جمرة في البصريين، لا يتابع عليه[1].

تخريج الحديث:

رواه الطبراني في المعجم الكبير 12/ 229 (12966) والشهاب في مسنده (1489) والبيهقي في شعب الإيمان (6/ 149) وابن أبي الدنيا في اصطناع المعروف (ص 20) وابن عدي (5/ 61) عن مُعَلَّى ابن أسد، ورواه العقيلي في الضعفاء (3/ 192)، وابن عدي (5/ 61)، وابن أبي الدنيا في اصطناع المعروف (ص 20) عن عفان، ورواه الخرائطي في مكارم الأخلاق (1/ 187) عن زيد بن الحباب. ورواه البزار (2/ 214) عن إسماعيل بن سيف، وابن عدي في الكامل (5/ 61) والبيهقي في شعب الإيمان (6/ 149) عن محمد بن جامع، وابن عدي (5/ 61) وأبو الشيخ في أمثال الحديث (ص 71) عن عبد السلام بن عمرو ومحمد بن بكير. ورواه ابن عدي (5/ 61) عن الصلت بن مسعود الجحدري.

ثمانيتهم (معلى وعفان وزيد وإسماعيل ومحمد ابن جامع وعبد السلام ومحمد بن بكير والصلت) عن عمرو بن مساور عن أبي جمرة عن ابن عباس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: اللهم بارك لأمتي في بكورها قال: وقال ابن عباس: لا تسألن رجلاً حاجة بليل، ولا تسأل رجلاً أعمى حاجة، فإن الحياء في العينين.

ورواه البزار 2/ 134 (5242) حدثنا النضر بن طاهر قال: نا إسحاق بن سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن جده عن ابن عباس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: اللهم بارك لأمتي في بكورها.

وإسناد البزار فيه: النضر بن طاهر البصري، قال الدارقطني: متروك[2]، وقال ابن حبان في الثقات: ربما أخطأ ووهم[3].

قال ابن عدي: بصري ضعيف جدا، يسرق الحديث، ويحدث عمن لم يرهم ولا يحمل سنه أن يراهم[4].

وقال: والنضر بن طاهر معروف بأنه يثب على حديث الناس ويسرقه، ويروى عمن لم يلحقهم، والضعف على حديثه بين[5].

ومن فوقه مجاهيل: إسحاق بن سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن جده، قال الدارقطني: لا يعرف حاله، وكذا قال ابن القطان[6].

وأبوه سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس الهاشمي أحد الأشراف عم الخليفتين السفاح والمنصور، مقبول من السادسة، مات سنة اثنتين وأربعين، وله ستون إلا سنة س ق[7].

ورواه الطبراني في المعجم الكبير 10/ 286 (10679) من طريق عوين بن عمرو القيسي عن جعفر بن سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن جده: عن النبي ﷺ قال: اللهم بارك لأمتي في بكورها يوم خميسها.

قلت: فيه عون بن عمرو ويقال له: عوين – بالتصغير– قال ابن معين: لا شيء، وقال البخاري: منكر الحديث مجهول، وسئل عنه أبو حاتم فقال: شيخ.[8]

دراسة الإسناد:

فيه عمر بن مساور واختلفوا في اسمه فقال بعضهم: عمر بن مسافر وبعضهم قال: عمرو ابن مساور وقالوا: عمرو بن مسافر، وبعضهم: عمر بن مساور، وإن كان الأرجح عمر بن مساور كما رجح البخاري وابن عدي وابن حجر. قال خالد بن خداش: كان عمر بن مسافر بجنبي وكان عريفًا فقال لي: تعال اكتب عني، فقلت: أنا اكتب عنك؟ وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث[9]، وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال البزار: لم يكن بالقوي ولا يعلم له غير حديثين[10].

وقال ابن حبان: منكر الحديث جدًا، يروي المناكير عن المشاهير، وينفرد عن الأثبات بما ليس من أحاديثهم، فوجب التنكب عن روايته على الأحوال[11].

وقال ابن عدي: وما أظن أن لعمر بن مساور غير (بارك لأمتي) كما ذكره البخاري،

(1) البخاري، التاريخ الكبير، 6/ 199.
(2) البرقاني، سؤالات البرقاني للدارقطني، ص 68.
(3) ابن حبان، الثقات، 9/ 214.
(4) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، 7/ 27.
(5) المرجع السابق، 7/ 28.
(6) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، 1/ 364.
(7) المرجع السابق، ص 253.
(8) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، 4/ 388.
(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 6/ 134.
(10) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، 4/ 330.
(11) ابن حبان، كتاب المجروحين، 2/ 85.

وحديث المحاربي الذي ذكرته زيادة على ما ذكره البخاري[1].

وجعله البخاري في التاريخ ثلاثة أنفس فتعقب ذلك عليه الخطيب.

الحكم على الحديث:

اختلف في الحديث فرفعه معلى وعفان ومن معهما، وخالفهم حبان فجعله من قول الحسن[2]، كما ذكر البخاري، قال أبو داود: عفان أثبت من حبان، كان عفان، وحبان، وبهز يطلبون[3].

وقد قال أبو حاتم: لا أعلم في: اللهم، بارك لأمتي في بكورها، حديثًا صحيحًا[4].

وقال العقيلي في الضعفاء بعد أن روى الحديث: والمتن ثابت عن النبي ﷺ من غير هذا الوجه[5].

وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن أبي جمرة إلا عمرو، وعمرو روى عنه عفان وجماعة من أصحاب الحديث، ولم يكن بالقوي، ولا نعلم له غير هذين الحديثين[6].

وقد أورد ابن الجوزي خمسة طرق لحديث ابن عباس في العلل المتناهية[7]، الأولى والثانية من طريق المعلى بن أسد به، وفي طريقه الثالث الحسين بن علوان، قال يحيى: كذاب، وفي الرابع والخامس عبد الصمد بن موسى الهاشمي وقد ضعفوه[8].

قلت: ذكر البخاري سبب استنكاره وهو تفرد عمر بن مساور وهو مجهول منكر بالحديث، واضطرابه فيه، فحبان رواه عنه من قول الحسن البصري، ومعلى رواه مرفوعًا، وليس للحديث متابعة صالحة عن ابن عباس.

الحديث الحادي عشر

عثمان بن العلاء، عن سلمة بن وردان، سمع أنسًا ﷺ، عن النبي ﷺ قال: (خالق ما يرى) قاله إبراهيم ابن حمزة، حدثنا محمد بن معن، حديثه منكر[9].

تخريج الحديث:

رواه أبو الشيخ في العظمة (1/ 399) رقم 108 قال: حدثنا عيسى بن محمد الداري، حدثنا مصعب ابن إبراهيم الزبيري قال: حدثني أبي، حدثنا محمد ابن معن، عن عثمان بن العلاء، عن سلمة بن وردان، عن أسامة بن زيد ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: سبحان الذي لا إله غيره، الإله العالم الدائم الذي لا ينفذ، القائم الذي لا يغفل، بديع السماوات العظمى والأرض، المبدع غير المبتدع، خالق ما يرى وما لا يرى، عالم كل شيء بغير معلم.

دراسة الإسناد

1. عثمان بن علاء قال البخاري: منكر الحديث[10]، وقال أبو حاتم: لا أعرف عثمان بن العلاء ولا الحديث الذي رواه[11]، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين، وقال ابن عدي: ليس هو بالمعروف وسلمة بن وردان لعله أشر منه، والذي ذكره البخاري عن عثمان بن العلاء عن سلمة بن وردان إنما هو حديث واحد[12]، وذكره ابن حبان في الثقات[13].
2. سلمة بن وردان الليثي أبو يعلي المدني، ضعيف من الخامسة مات سنة بضع وخمسين بخ ت ق[14].

الحكم على الحديث:

الحديث رواه البخاري عن شيخه إبراهيم ابن حمزة من مسند أنس ﷺ، وخالفه مصعب ابن إبراهيم بن حمزة فجعله من مسند أسامة بن زيد، وهذا ما عزاه إليه أيضًا السيوطي في الجامع الكبير، والبخاري أوثق من مصعب الذي لم أجد من ترجمه، بل قال الهيثمي والألباني: لا أعرفه[15]، والإسناد إليه مجاهيل.

والحديث تفرد به مجهول عن ضعيف، وألفاظ الحديث منكرة، ولا يوجد له شاهد يعضده.

(1) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، 5/ 61. الذهبي، ميزان الاعتدال، 3/ 223.
(2) لم أجد الرواية المقطوعة عن الحسن البصري.
(3) الآجري، سؤالات الآجري أبا دود السجستاني، 2/ 43. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 12/ 273. المزي، تهذيب الكمال، 20/ 168. والظاهر أن معناها كانوا يطلبون الحديث مع بعضهم.
(4) ابن أبي حاتم، علل الحديث، 6/ 41.
(5) العقيلي، الضعفاء الكبير، 3/ 192.
(6) البزار، مسند البزار، 11/ 448.
(7) ابن الجوزي، العلل المتناهية، 1/ 316.
(8) الذهبي، المغني في الضعفاء، 3761.
(9) البخاري، التاريخ الكبير، 6/ 245.
(10) البخاري، التاريخ الأوسط، 1286.
(11) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 6/ 163.
(12) ابن عدي، الكامل في الضعفاء 5/ 172. ابن الجوزي، كتاب الضعفاء والمتروكين، 2278.
(13) ابن حبان، الثقات، 7/ 204. وانظر: الذهبي، المغني في الضعفاء، 1/ 72. ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، 5/ 402.
(14) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ص 248.
(15) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، 12/ 347.

الحديث الثاني عشر

قال الأويسي: حدثنا سليمان، عن عيسى ابن يزيد، عن عمر بن أبي حفص، عن ابن عباس ﷺ: (انصرفت مع النبي ﷺ ليلة)، بحديث طويل منكر[1].

تخريج الحديث:

رواه محمد بن نصر المروزي في قيام رمضان ص 151 حديث 297 قال: حدثنا أبو زرعة، ثنا عبد العزيز بن عبد الله الأويسي، حدثني سليمان ابن بلال، عن عيسى بن يزيد، عن عمر بن أبي حفص، عن ابن عباس ﷺ أنه انصرف ليلة صلى مع رسول الله ﷺ فيها، فسمعه يدعو في الوتر فقال: «اللهم إني أسألك رحمة من عندك تهدي بها قلبي، وتجمع بها أمري، وتلم بها شعثي، وترفع بها شاهدي، وتحفظ بها غائبي، وتلهمني بها رشدي، وتعصمني من كل سوء، اللهم إني أسألك رحمة من عندك أنال بها شرف كرامتك في الدنيا والآخرة، اللهم ذا الأمر الرشيد والحبل الشديد، أسألك الأمن يوم الوعيد، والجنة يوم الخلود مع المقربين الشهود، إنك رحيم ودود، وإنك فعال لما تريد، اللهم هذا الجهد وعليك التكلان، وهذا الدعاء وعليك الاستجابة، ولا حول ولا قوة إلا بالله، اللهم إني أسألك الفوز عند القضاء، ومنازل الشهداء، وعيش السعداء، والنصر على الأعداء، إنك سميع الدعاء، اللهم اجعلني حربًا لأعدائك سلمًا لأوليائك أحب بحبك الناس وأعادي بعداوتك من خالفك، اللهم اجعل في قلبي نورًا وفي سمعي نورًا وفي بصري نورًا وعن يميني نورًا وعن شمالي نورًا واجعل فوقي نورًا وتحتي نورًا وأعظم لي نورًا، سبحان الذي لبس العز وقال به، سبحان الذي لا ينبغي التسبيح إلا له، سبحان الذي تعطف بالمجد وتكرم به، سبحان ذي المن والطول».

ورواه البيهقي في الأسماء والصفات 1/ 414 (335) من طريق الحسن بن علي بن زياد عن عبد العزيز بن عبد الله الأويسي به، إلى قوله: إِنَّكَ رَحِيمٌ وَدُودٌ، فَعَّالٌ لِمَا تُرِيدُ.

دراسة الإسناد:

1. عيسى بن يزيد بن بكر بن داب الليثي المدني، روى عن هشام بن عروة، وابن أبي ذئب، وصالح بن كيسان، وعنه شبابة، ومحمد بن سالم الجمحي، وحوثرة بن أشرس وغيرهم، قال الذهبي: وكان إخباريا علامة نسابة لكن حديثه واه، وقال خلف الأحمر: كان يضع الحديث، وقال البخاري وغيره: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: إن كان ابن داب فهو منكر الحديث[2]، وقال العقيلي: ما لا يتابع عليه من حديثه أكثر مما يتابع عليه، وقال عبد الواحد بن علي في مراتب النحويين: كان يضع الشعر وأحاديث السمر كلاما ينسبه للعرب فسقط علمه وخفيت روايته، وقال أبو داود: سمعت أبا حاتم قال: سمعت الأصمعي قال: قال لي خلف الأحمر: آفتنا بين المشرق والمغرب ابن داب يضع الحديث بالمدينة، وشوكر يضع الحديث بالسند[3]. وهو المغزي بقول الشاعر:

خذوا عن مالك وعن ابن عون ولا تروووا أحاديث ابن داب[4].

2. عمر بن أبي حفص لم أجد من ترجم له إلا في قول البخاري: عمر بن أبي حفص المديني، أراه ابن أبي عتاب[5].

والحديث رواه الترمذي في السنن (3419)، والبزار 11/ 396 (5233)، والطبراني في الأوسط (3696)، والكبير 10/ 283(10668)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (3/ 209)، وابن خزيمة في صحيحه (1119)، والبيهقي في الأسماء والصفات (1/ 163)، وابن عدي (1/ 127) من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن داود بن علي-هو ابن عبد الله بن عباس- عن أبيه، عن جده ابن عباس قال: سمعت نبي الله ﷺ يقول ليلة حين فرغ من صلاته: وذكر نحو الحديث.

وفيه: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي، القاضي، أبو عبد الرحمن، صدوق سيء الحفظ جدا، من السابعة، مات سنة ثمان وأربعين 4[6].

ورواه البزار 5234، وابن عدي 1/ 127من طريق الحسن بن عمارة البجلي عَن دَاود بن علي

(1) البخاري، التاريخ الكبير، 6/ 402.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 6/ 291.

(3) الآجري، سؤالات الآجري أبا دود السجستاني، 2/ 304.

(4) انظر: الذهبي، ميزان الاعتدال، 3/ 327. ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، 4/ 409.

(5) البخاري، التاريخ الكبير، 6/ 183.

(6) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ص 493.

عَـن أَبيـهِ عَـنِ ابْـنِ عَبَّـاس.

وفيـه: الحسـن بـن عـمارة البجـلي مولاهـم، أبـو محمـد الكـوفي، قـاضي بغـداد، متـروك، مـن السـابعة، مـات سـنة ثـلاث وخمسـين[1].

ورواه تمـام الـرازي في الفوائـد (2/ 122) 1318 مـن طريـق نـصر بـن محمـد بـن سـليمان بـن أبي ضمـرة الحمـصي ثنـا أبي ثنـا داود بـن عـلي بـن عبـد الله بـن عبـاس عـن أبيـه عـن جـده عبـد الله بـن عبـاس.

وفيـه: نـصر بـن محمـد بـن سـليمان بـن أبي ضمـرة أبـو القاسـم الحمـصي وقـد ينسـب لجـد أبيـه ضعيـف مـن العـاشرة[2].

وأبـوه محمـد بـن سـليمان أبـو ضمـرة النـصري -بالنـون الحمـصي-، مقبـول، مـن السـابعة ق [3].

ومـدار هـذه الروايـة -الأخـيرة- عـلى داود بـن عـلي ابـن عبـد الله بـن عبـاس بـن عبـد المطلـب الهاشـمي، أبـو سـليمان أمـير مكـة وغيرهـا، قـال الدارمي: سـألت ابـن معـين عـن داود بـن عـلي فقـال: شـيخ هاشـمي، قلـت: كيـف حديثـه؟ فقـال: أرجـو أنـه ليـس يكـذب، إنـما يحـدث بحديـث واحـد[4]. قـال ابـن عـدي: أظـن الحديـث في عاشـوراء، وقـد روى غـير هـذا بضعـة عـشر حديثـا وولي الموسـم ومكـة واليمـن واليمامـة، وذكـره ابـن حبـان في الثقـات وقـال: يخطـئ[5]، قـال ابـن حجـر: مقبـول مـن السادسـة[6].

قـال الذهبـي في الضعفـاء: ليـس حديثـه حجـة، قـال ابـن معـين: أرجـو أنـه لا يكـذب[7].

الحكم على الحديث:

الحديـث منكـر كـما أشـار البخـاري، وذلـك لتفـرد عيسـى بـن يزيـد -وهـو كـذاب- عـن عمـر بـن أبي حفـص وهـو مجهـول، لم أعرفـه، وتابعـه داود ابـن عـلي -وهـو ضعيـف-، والطريـق إليـه لا تثبـت، لوجـود ابـن أبي ليـلى -وهـو ضعيـف- والطـرق الأخـرى لا تخلـو مـن متهـم. قـال الترمـذي: هـذا حديـث غريـب، لا نعرفـه إلا مـن حديـث ابـن أبي ليـلى مـن هـذا الوجـه، وقـد روى شـعبة وسـفيان الثـوري عـن سـلمة بـن كهيـل عـن كريـب عـن ابـن عبـاس عـن النبـي ﷺ بعـض هـذا الحديـث، ولم يذكـره بطولـه.

وقـال أبـو نعيـم: والمتفـق عليـه مـن هـذه الروايـات روايـة كريـب عـن ابـن عبـاس، رواه عـن كريـب مخرمـة بـن سـليمان، وعمـرو بـن دينـار، وشريـك بـن عبـد الله بـن أبي نمـر، وسـلمة بـن كهيـل، وبكـير الطائـي، وتفـرد مسـلم بحديـث حبيـب بـن أبي ثابـت، عـن محمـد بـن عـلي، عـن أبيـه، أخرجـه مـن حديـث ابـن فضيـل، عـن حصـين رواه داود بـن عـلي بـن عبـد الله بـن عبـاس عـن أبيـه طـول في الدعـاء وحـذف الصلاة[8].

ولعـل البخـاري أنكـره لمـا في ألفاظـه مـن النكـارة؛ ولأنـه خالـف الثقـات ممـن رووه مختـصرًا، كـما روى البخـاري ومسـلم عـن سـلمة عـن كريـب عـن ابـن عبـاس ﷺ قـال: بـت عنـد ميمونـة، فقـام النبـي ﷺ، فأتـى حاجتـه، وغسـل وجهـه ويديـه، ثـم نـام، ثـم قـام، فأتـى القربـة فأطلـق شـناقها، ثـم توضـأ وضـوءا بـين وضوءيـن، لم يكثـر وقـد أبلـغ، فصـلى، فقمـت فتمطيـت كراهيـة أن يـرى أني كنـت أتقيـه، فتوضـأت، فقـام يصـلي فقمـت عـن يسـاره، فأخـذ بـأذني فـأدارني عـن يمينـه، فتتامـت صلاتـه ثـلاث عـشرة ركعـة، ثـم اضطجـع فنـام حتـى نفـخ، وكان إذا نـام نفـخ، فآذنـه بـلال بالصـلاة، فصـلى ولم يتوضـأ، وكان يقـول في دعائـه «اللهـم اجعـل في قلبـي نـورا وفي بـصري نـورا وفى سـمعي نـورا وعـن يمينـي نـورا وعـن يسـاري نـورا وفوقـي نـورا وتحتـي نـورا وأمامـي نـورا وخلفـي نـورا، واجعـل لي نـورا» . قـال كريـب: وسـبع في التابـوت. فلقيـت رجـلاً مـن ولـد العبـاس فحدثنـي بهـن، فذكـر عصبـي ولحمـي ودمـي وشـعري وبـشري، وذكـر خصلتـين[9].

وهـو في موطـأ مالـك عـن مخرمـة بـن سـليمان، عـن كريـب مـولى ابـن عبـاس، أن عبـد الله بـن عبـاس، ومـن طريـق مالـك أخرجـه البخـاري ومسـلم[10].

فالبخـاري أنكـر الحديـث لمخالفـة عيسـى بـن يزيـد -وهـو كـذاب- لكريـب، وتفـرده بألفـاظ كثـيرة في الحديـث.

(1) المرجع السابق، ص 162.
(2) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ص 561.
(3) المرجع السابق، ص 481.
(4) الدارمي، تاريخ ابن معين، 317.
(5) ابـن حجـر العسـقلاني، تهذيـب التهذيـب 3/ 168. ابـن حبـان، الثقـات، 6/ 281. ابـن عـدي، الكامـل في الضعفـاء، 3/ 90.
(6) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ص 199.
(7) الذهبي، المغني في الضعفاء، 1/ 104.
(8) أبو نعيم، حلية الأولياء، 3/ 209.
(9) البخـاري، صحيـح البخـاري، 6316. مسـلم، صحيـح مسـلم، 763.
(10) مالـك بـن أنـس، الموطـأ، 1/ 121، ومـن طريقـه البخـاري، الصحيـح، (183) و(992) و(1198) و(4570) و(4571) و(4572)، ومسـلم، الصحيـح، (763) و(182).

الحديث الثالث عشر

نوح، عن أبي مجلز، روى عنه ليث بن أبي سليم مرسل، حديث منكر[1].

تخريج الحديث:

رواه العقيلي في الضعفاء 4/ 303 (1903) ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية 1/ 193 (301) عن أحمد القومسي عن مسلم بن سلام عن أبي بكر بن عياش عن ليث عن نوح عن حميد بن لاحق عن أبي ذر عن النبي ﷺ قال: خيرت أسماء بين أزواجها الثلاثة في الجنة، فاختارت الذي مات موتًا، وكان أحسنهم خلقًا.

دراسة الإسناد:

1. نوح هو ابن المختار قال أبو حاتم: نوح بن المختار والد جابر بن نوح، روى عن أبي مجلز، روى عنه ليث بن أبي سليم حديثًا مرسلاً، قال يحيى بن معين: جابر بن نوح لم يكن بثقة، وكان أبوه ثقة، يعني نوح بن المختار، وقال أبو حاتم: هو شيخ لا يعرف، وقال أيضًا: وكان البخاري فرقه فجعله اسمين، وهما واحد، كان البخاري كتب نوح غير منسوب، فكتبه أبو حاتم نوح بن المختار[2].

وقال أبو زرعة: روى عنه ليث منكر الحديث[3].

وجعله العقيلي مجهولاً متابعًا للبخاري فقال: نوح عن أبي مجلز، ولا يتابع عليه ولا يعرف إلا به[4].

وقال الذهبي: هو نوح بن ربيعة الأنصاري، مولاهم، أبو مكين البصري. وأورد الخبر في ترجمته[5].

وقال في ترجمة أخرى: نوح عن أبي مجلز، ويقال: هو نوح بن ربيعة[6].

لكن هذا وهم من الذهبي رحمه الله فلم يذكر أحد ممن ترجم لنوح أنه ابن ربيعة.

2. الليث ابن أبي سليم ابن زُنَيم -بالزاي والنون مصغر- واسم أبيه أيمن، وقيل: أنس، وقيل غير ذلك، صدوق اختلط جدا ولم يتميز حديثه فترك، من السادسة مات سنة ثمان وأربعين خت م 4[7].

3. أبو بكر ابن عياش بن سالم الأسدي الكوفي المقرئ الحناط، -بمهملة ونون-، مشهور بكنيته، والأصح أنها اسمه ثقة عابد، إلا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح، من السابعة وروايته في مقدمة مسلم[8].

الحكم على الحديث:

أورده العقيلي ونقل عن البخاري قال: نوح عن أبي مجلز روى عنه ليث بن أبي سليم حديثا منكرا، وقال العقيلي بعد أن روى الحديث: هكذا قال: حميد بن لاحق، وأبو مجلز اسمه: لاحق بن حميد، فإن كان أخطأ في اسمه فالحديث مرسل، لأن أبا مجلز لم يسمع من أبي ذر، وإن كان غيره، فهو مجهول.

قلت: العقيلي يتكلم على خطأ ليث بن أبي سليم حيث سماه في الرواية حميد بن لاحق، وأبو مجلز الذي ذكره البخاري اسمه: لاحق بن حميد، فإن كان ليث أخطأ في اسمه فالحديث ضعيف لأنه مرسل، وإن كان كلامه صحيحا، فالحديث ضعيف لأن حميد بن لاحق مجهول لا يعرف.

ونقل ابن عدي كلام البخاري.

وقال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، ونوح مجهول، ولاحق لم يسمع من أبي ذر[9].

وقال يحيى بن معين: لم يسمع من حذيفة[10].

وقال علي ابن المديني: لم يلق سمرة ولا عمران[11].

وأبو ذر مات سنة اثنتين وثلاثين في خلافة عثمان[12]، ومات حذيفة في أول خلافة علي سنة ست وثلاثين[13].

وسمرة بن جندب مات بالبصرة سنة ثمان وخمسين[14]، ولاحق بن حميد مات سنة ست وقيل تسع ومائة[15].

فيكون بين موت لاحق وأبي ذر رضي الله عنه خمس وسبعون سنة، وإذا لم يكن سمع من حذيفة وموته

(1) البخاري، التاريخ الكبير، 8/ 110. البخاري، التاريخ الصغير، ص 119.
(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 8/ 483.
(3) الرازي، سؤالات البرذعي لأبي زرعة، 343.
(4) العقيلي، الضعفاء الكبير، 4/ 303.
(5) الذهبي، ميزان الاعتدال، 4/ 277.
(6) المرجع السابق، 4/ 280.
(7) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ص 464.
(8) المرجع السابق، ص 624.
(9) ابن الجوزي، العلل المتناهية، 1/ 193.
(10) الدارمي، تاريخ ابن معين، 2/ 499.
(11) انظر: المزي، تهذيب الكمال، 31/ 178.
(12) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ص 638.
(13) المرجع السابق، ص 154.
(14) المرجع السابق، ص 256.
(15) المرجع السابق، ص 586.

بعد أبي ذر بل من سمرة وهو متأخر الوفاة عنهما فمن باب أولى عدم سماعه من أبي ذر ﷺ. ولعل استنكار البخاري وأبي زرعة لما فيه من النكارة في المتن، وذلك أن أسماء بنت عميس لم تكن ترملت عن أبي بكر الصديق في زمن رسول الله فضلاً عن علي ﷺ. وأيضًا هو مسلسل بالضعفاء.

الحديث الرابع عشر

نعمة بن دفين يعد في الشاميين، يروي عن أبيه، عن علي ﷺ، عن النبي ﷺ في صلاة الضحى، منكر، روى عنه عبد الله بن مروان[1].

تخريج الحديث:

أخرجه آدم بن أبي إياس في كتاب الثواب، كما في لسان الميزان لابن حجر (694) 3/ 170 في ترجمة صالح بن الصباح البغدادي. عن الخليل بن عبد الله، عن عبد الله بن مروان، عن نعمة بن دفين، عن أبيه عن علي بن أبي طالب ﷺ رفعه: (من صلى سبحة الضحى ركعتين إيمانًا واحتسابًا كتب له مائتي حسنة، ومحي عنه مائتي سيئة، ورفع له مائتي درجة، وغفر له ذنوبه كلها ما تقدم منها وما تأخر، إلا القصاص والكبائر، ومن صلى أربعًا كتب الله أربعمائة حسنة، ومحا عنه أربعمائة سيئة، ورفع له أربعمائة درجة، وغفر له ذنوبه كلها ما تقدم منها وما تأخر إلا القصاص والكبائر، ومن صلى ست ركعات، كتب الله له ستمائة حسنة، ومحا عنه ستمائة سيئة، ورفع له ستمائة درجة، وغفر له ذنوبه كلها ما تقدم منها وما تأخر إلا القصاص والكبائر، ومن صلى ثمان ركعات كتب له ثمانمائة حسنة ومحا عنه ثمانمائة سيئة ورفع له ثمانمائة درجة وغفر له ذنوبه كلها ما تقدم منها وما تأخر إلا القصاص والكبائر، ومن صلى عشر ركعات كتب الله له ألف حسنة ومحا عنه ألف سيئة ورفع له ألف درجة وغفر له ذنوبه كلها ما تقدم منها وما تأخر إلا القصاص والكبائر، ومن صلى اثنتي عشرة ركعة بنى الله له بيتا في الجنة وكتب له ألفا ومائتي حسنة ومحا عنه ألفا ومائتي سيئة ورفع له ألفا ومائتي درجة وغفر له ذنوبه كلها ما تقدم منها وما تأخر إلا القصاص والكبائر).

ورواه ابن طاهر كما في اللسان عن أبي سعيد الخشاب عن أبي عبد الله بن فتحويه عن يوسف بن أحمد بن مالك عن عبد الرحيم بن محمد النهراني المزي عن صالح بن الصباح به.

وأخرجه ابن النجار كما في تنزيه الشريعة لابن عراق رقم (147) 2/ 125 ـ 126 من حديث علي مطولاً، قال ابن عراق: وفيه صالح بن الصباح البغدادي واتهم به.

دراسة الإسناد:

لم أجد ترجمة لنعمة بن دفين ولا لأبيه.

الحكم على الحديث:

قال الحافظ ابن حجر: هذا كذب مختلق، وإسناده مجهول مظلم، وقد رأيته في الثواب لآدم ابن أبي إياس العسقلاني شيخ صالح فبرىء صالح منه، وكان البلاء فيه ممن فوق آدم من المجاهيل[2].

قلت: الحديث موضوع فيه نعمة بن دفين وأبوه مجهولان، ومن قبلهما كذلك كما قال ابن حجر، والمتن منكر، وذلك أن العلماء وضعوا أدلة لمعرفة الحديث الموضوع ومنها: اشتمال الحديث على إفراط في الثواب العظيم على الفعل الصغير، والمبالغة في الوعيد الشديد على الأمر الحقير، ومثاله هذا الحديث، خاصة مع ورود أحاديث صحيحة في فضل صلاة الضحى لا تذكر هذا الفضل العظيم، ومنها ما رواه مسلم وأحمد عن أبي ذر عن النبي ﷺ أنه قال: يصبح على كل سلامي من أحدكم صدقة، فكل تسبيحة صدقة، وكل تحميدة صدقة، وكل تهليلة صدقة، وكل تكبيرة صدقة، وأمر بالمعروف صدقة، ونهي عن المنكر صدقة، ويجزئ من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى[3].

الحديث الخامس عشر

عُمَر بن موسى، عَن القاسم عن أبي أمامة، وروى ابن إسحاق، عَن عُمَر بن موسى بن وجيه، عن أبي سفيان، عَن عَبد الرحمن بن أبِي بكرة في: الدعاء، بحديث منكر.

تخريج الحديث

رواه البخاري في التاريخ الأوسط (3/ 565) والكبير (6/ 197) ولم يذكر لفظه، ولم أجد من خرج لفظه، وقد قال في الكبير: منكر الحديث بدل بحديث منكر.

دراسة الإسناد:

عمر بن موسى بن وجيه الشامي الأنصاري

(1) البخاري، التاريخ الكبير، 8/ 129.

(2) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، 3/ 170.

(3) مسلم، صحيح مسلم، 84.

قال البخاري: فيه نظر، منكر الحديث[1].

وقال عفير بن معدان: قدم علينا عمر بن موسى الوجيهي الميثمي، فاجتمعنا في مسجد حمص فجعل يقول: حدثنا شيخكم الصالح خالد ابن معدان، فقلت: في أي سنة سمعت منه؟ فقال: سمعت منه في ثمان ومائة، فقلت: وأين سمعت منه؟ قال: في غزاة أرمينية، فقلت: له اتق الله ولا تكذب، مات خالد بن معدان في سنة أربع ومائة، فأنت سمعت منه بعد موته بأربع سنين، ولم يغز أرمينية قط، ما كان يغزو إلا الروم، وكذا قال إسماعيل بن عياش، قال أبو حاتم: متروك الحديث ذاهب الحديث كان يضع الحديث[2].

قال ابن معين: ليس بثقة، وقال الدارقطني: متروك[3].

وقال ابن عدي: ولعمر بن موسى غير ما ذكرت من الحديث كثير، وكل ما أمليت لا يتابعه الثقات عليه، ومالم أذكره كذلك، وهو بين الأمر في الضعفاء، وهو في عداد من يضع الحديث متنًا وإسنادًا[4].

وقال ابن حبان: كان ممن يروي المناكير عن المشاهير، فلما كثر في روايته عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات حتى خرج عن حد العدالة إلى الجرح فاستحق الترك[5].

ولم أجد ترجمة لأبي سفيان في تلاميذ عبد الرحمن ابن أبي بكرة في تهذيب الكمال.

الحكم على الحديث

إسناد الحديث فيه كذاب، فالحديث موضوع، ولعل استنكار البخاري لمتن الحديث، والمتن لم أجده في كتب العلل ولا التخريج المتوفرة لدي.

الحديث السادس عشر

حدثني عَمْرو بن محمد، قال: حَدَّثَنَا عمار بن محمد أبو يقظان، وكان أوثق من سيف ابن أُخت سفيان الثَّورِيّ. وأما[6] عمار بن سيف الضبي فيروي عنه عن سُفيان، عَن عاصم عن أبي عثمان في قطربل وصراة، لا يتابع عليه منكر ذاهب[7].

تخريج الحديث

رواه المحاملي في أماليه (1/ 350)، والخطيب في تاريخه 1/ 28-38، والعقيلي في الضعفاء (3/ 324)، وابن عدي في الكامل (5/ 70) من طرق عن عمار ابن سيف الضبي، عن عاصم الأحول، عن أبي عثمان النهدي، عن جرير قال: سمعت رسول الله ﷺ: (تبنى مدينة بين دجلة ودجيل وقطربل والصّراة تجتمع فيها جبابرة أهل الأرض، تجبى إليها الخزائن، يخسف بها، فلهي أسرع ذهابًا في الأرض من الوتد الحديد في الأرض الرخوة).

والحديث مروي بأسانيد كثيرة أوردها الخطيب في تاريخه، وابن الجوزي في العلل المتناهية، ومدارها على رواة كذابين، وما يهمنا في هذه الرواية ما ذكره البخاري أن عمار بن سيف الضبي روى الحديث عن سيف بن محمد ابن أخت سفيان الثوري عن سفيان عن عاصم الأحول به.

وروى الخطيب الحديث بأسانيده عن عمار بن سيف، واختلف عمار فيها، فمرة قال: سمعت سفيان يسأل عاصمًا عنه وأنا حاضر، ومرة أنه سمعه من عاصم، ومرة سمعه من عاصم وشك فيه فقومه رجل، روى الخطيب عن أَحْمَد بْن يعقوب المسعودي، قَالَ: قلت لعمار بْن سيف: سمعت هذا الحديث من عاصم، قَالَ: لا، قلت: من حدثك عَنْ عاصم؟، قَالَ: رجل ثقة، كأنك تسمعه منه[8].

دراسة الإسناد

1. عمار بن سيف الضبي قال العجلي: ثقة ثبت متعبد، وكان صاحب سنة، وكان يقال: إنه لم يكن بالكوفة أحد أفضل منه[9]، ووثقه ابن معين في رواية، وروى عبد الله بن المبارك عن عمار بن سيف وأثنى عليه خيرًا، وقال يحيى بن معين: ليس حديثه بشيء، وقال أبو حاتم: كان شيخًا صالحًا، وكان ضعيف الحديث منكر الحديث، وقال أبو زرعة: ضعيف[10]. وقال الدارقطني: كوفي متروك، وقال الحاكم: يروي عن إسماعيل ابن أبي خالد والثوري المناكير،

(1) البخاري، التاريخ الكبير، 6/ 197.
(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 6/ 133.
(3) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، 4/ 332.
(4) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، 5/ 12.
(5) ابن حبان، كتاب المجروحين، 2/ 9.
(6) وردت في المطبوع من التاريخ الكبير: ومات، ولم أفهم معناها ولعلها ما أثبت.
(7) البخاري، التاريخ الصغير، 2/ 247، والتاريخ الأوسط، 4/ 785.
(8) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 1/ 327.
(9) العجلي، معرفة الثقات، 2/ 160.
(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 6/ 393.

وقال البزار: ضعيف، وقال في موضع آخر: صالح -يعني في نفسه-، وقال أبو نعيم الأصبهاني: روى المناكير لا شيء.[1] وقال ابن عدي: الضعف بين في حديثه[2].

وقال ابن حبان: كان ممن يروى المناكير عن المشاهير حتى ربما سبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها، فبطل الاحتجاج به، لما أتى من المعضلات عن الثقات[3].

قال ابن حجر: ضعيف الحديث عابد من الثامنة، إلا أنه قديم الموت، مات بعد الستين ومائة ت ق[4].

2. سيف بن محمد ابن أخت سفيان الثوري، نزل بغداد، قال ابن حجر: كذبوه[5].

الحكم على الحديث

قال أحمد: كل من حدث بهذا الحديث عن سفيان الثوري فهو كذاب، هذا الحديث ليس بصحيح أو قال: كذب[6]. وقال يحيى بن آدم: إنما أصاب عمار بن سيف هذا الحديث على ظهر كتاب فرواه[7].

وقال يحيى: هذا موضوع، أو قال: كذب[8].

وقال مرة: ومنهم من يرويه عنه، عن سفيان، عن عاصم، وليس لهذا أصل[9]. قال ابن عدي: وهذا حديث منكر لا يروى إلا عن عمار بن سيف هذا. وقال الذهبي: له حديث منكر جداً[10].

قلت: فالحديث موضوع كما ذكر أحمد وابن معين.

وأراد البخاري في الترجمة أن يبين الفرق بين عمار بن محمد-وهو أخو سيف بن محمد- ابن أخت سفيان الثوري، وبين عمار بن سيف الضبي[11].

(1) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، 7/ 352.
(2) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، 5/ 70.
(3) ابن حبان، كتاب المجروحين، 2/ 126.
(4) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ص 407.
(5) المرجع السابق، ص 262.
(6) أحمد، العلل ومعرفة الرجال، 2/ 370.
(7) العقيلي، الضعفاء، 3/ 324.
(8) أحمد، العلل ومعرفة الرجال، 2/ 370.
(9) ابن قدامة المقدسي، المنتخب من علل الخلال، 1/ 47.
(10) الذهبي، ميزان الاعتدال، 3/ 165.
(11) ترجم البخاري للأخوين في تاريخه فقال (4/ 172) 2380: سيف بن محمد بن أخت سفيان الثوري، قاله محمد بن صباح، نا سيف بن محمد بن أخت سفيان الثوري، عن عاصم عن أبي عثمان: كنت مع جرير بن عبد الله، فذكر حديثا في دجلة وصراة، لا يتابع عليه، وهو أخو عمار بن محمد ضعفه أحمد.

وأن حديث جرير الذي يرويه في ذم بغداد، إنما أخذه عمار بن سيف من سيف بن محمد، وهو المجهول الذي أخبر أنه روى الحديث من طريقه، فيكون مدار الحديث على كذاب.

الحديث السابع عشر

قال الترمذي: عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «من نزل على قوم فلا يصومن تطوعًا إلا بإذنهم» سألت محمدًا عن هذا الحديث فقال: هذا حديث منكر، وأيوب بن واقد روى عنه محمد بن عقبة السدوسي[12].

تخريج الحديث

رواه الترمذي في السنن (789) وفي العلل الكبير (1/ 267) وابن عدي في الكامل (1/ 348)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (1/ 190 و2/ 266)، والقضاعي في مسند الشهاب (536) من طريق بشر بن معاذ العقدي، ثنا أيوب بن واقد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة.

وأخرجه ابن حبان في المجروحين (1/ 169)، ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية (869) عن سليمان بن أيوب صاحب البصري، عن أيوب بن واقد به.

دراسة الإسناد

أيوب بن واقد الكوفي أبو الحسن ويقال: أبو سهل نزيل البصرة روى عن هشام بن عروة ومطر ومحمد بن عمرو وعثمان بن حكيم، وعنه بشر بن معاذ العقدي ومحمد بن أبي بكر المقدمي وغيرهم، قال أحمد: ضعيف الحديث، وقال ابن معين: ليس بثقة، وقال البخاري: حديثه ليس بالمعروف منكر الحديث، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه، وقال الدارقطني: متروك الحديث، وقال ابن حبان: يروي المناكير عن المشاهير، حتى يسبق إلى القلب أنه كان يتعمدها، لا يجوز الاحتجاج بخبره[13].

وقال عن عمار (7/ 29) 130 : عمار بن محمد أبو اليقظان ابن أخت سفيان الثوري، وكان أوثق من سيف حديثه في الكوفيين.
(12) الترمذي، علل الترمذي الكبير، 1/ 267.
(13) انظر ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير، 1/ 426. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 2/ 260. النسائي، كتاب الضعفاء والمتروكين، ص 150. ابن حبان، كتاب المجروحين، 1/ 169. ابن عدي، الكامل في الضعفاء، 1/ 355. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، 1/ 363.

قال ابن حجر: متروك، من الثامنة ت [1].

الحكم على الحديث

قال الترمذي: هذا حديث منكر، لا نعرف أحداً من الثقات روى هذا الحديث عن هشام بن عروة.

وقد روى موسى بن داود، عن أبي بكر المدني، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ نحوًا من هذا. وهذا حديث ضعيف أيضًا، وأبو بكر ضعيف عند أهل الحديث.

قلت: فتفرد المتروك بمتن لم يتابع عليه خاصة عن راو مكثر كهشام بن عروة، إلا بضعيف كما أشار الترمذي، وهي ما رواه ابن ماجه في سننه 1763عن محمد بن يحيى الأزدي، ثنا موسى بن داود عن أبي بكر المدني به. وسنده ضعيفٌ كما قال الترمذي، فأبو بكر المديني عن هشام بن عروة ضعيف من السابعة ت ق[2].

وسبب نكارة الحديث تفرد أيوب بن واقد عن هشام بن عروة، ولم يتابع من ثقة.

وقد أشار البغوي في شرح السنة[3] إلى أن الحديث مخالف لما ثبت في صحيح البخاري (1982) عن أنس ﷺ دخل النبي ﷺ على أم سليم، فأتته بتمر وسمن، قال «أعيدوا سمنكم في سقائه، وتمركم في وعائه، فإني صائم».

الحديث الثامن عشر

قال الترمذي: سألت محمدا عن حديث إسرائيل عن زيد بن جبير عن أبي يزيد عن ميمونة بنت سعد مولاة النبي ﷺ سئل عن رجل قَبَّل امرأته وهما صائمان قال: «قد أفطرا» فقال: هذا حديث منكر لا أحدث به، وأبو يزيد لا أعرف اسمه، وهو رجل مجهول، وزيد بن جبير ثقة[4].

تخريج الحديث

رواه ابن ماجه (1686) وأحمد 27625 وابن سعد 8/ 305، وابن أبي شيبة 3/ 62-63، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (3442)، والطبراني في الكبير 25/ (57)، والطحاوي في شرح معاني الآثار 2/ 88، والطبراني 25/ (57)، والدارقطني في السنن 2/ 183-184 و184، وابن الجوزي في العلل المتناهية (892) من طرق عن إسرائيل عن زيد بن جبير عن أبي يزيد الضبي، عن ميمونة.

دراسة الإسناد

أبو يزيد الضبي عن ميمونة خادم النبي ﷺ وعنه زيد بن جبير مجهول لا يعرف، كما قال البخاري[5].

الحكم على الحديث

الحديث منكر كما أشار البخاري، وذلك لتفرد مجهول لا يقبل تفرده، ولمخالفته ما ثبت أنه ﷺ كان يقبل نساءه وهو صائم[6].

الحديث التاسع عشر

قال الترمذي: سألت محمدا عن حديث ابن أبي ذئب عن مخلد بن خفاف عن عروة عن عائشة أن النبي ﷺ قضى أن الخراج بالضمان. فقال: مخلد بن خفاف لا أعرف له غير هذا الحديث، وهذا حديث منكر. قال: فقلت له: فحديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، فقال: إنما رواه مسلم بن خالد الزنجي ومسلم ذاهب الحديث. فقلت له: قد رواه عمر بن علي عن هشام بن عروة، فلم يعرفه من حديث عمر بن علي. قال: قلت له: ترى أن عمر ابن علي دلس فيه؟ فقال محمد: لا أعرف أن عمر ابن علي يدلس؟ قلت له: رواه جرير عن هشام بن عروة؟، فقال: قال محمد بن حميد: إن جريرا روى هذا في المناظرة ولا يدرون له فيه سماعا. وضعف محمد حديث هشام بن عروة في هذا الباب[7].

تخريج الحديث

للحديث طرق عن عروة روي بها كما ذكر الترمذي:

1. طريق **مخلد بن خفاف بن إيماء**

رواه أحمد 24224 وابن الجارود في المنتقى (627)، والحاكم في المستدرك 2/ 15، وابن عبد البر في التمهيد 18/ 206 و207 والطيالسي (1464)، والشافعي في مسنده 2/ 143-144 وعبد الرزاق في مصنفه (14777)، وإسحاق ابن راهوية (750) و(775) و(776)، وأبو

(1) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ص 119.
(2) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، 12/ 39.
(3) البغوي، شرح السنة، 6/ 378.
(4) الترمذي، علل الترمذي الكبير، 1/ 248.
(5) المزي، تهذيب الكمال، 34/ 408. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، 2/ 472. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ص 684.
(6) من حديث عائشة عند البخاري، 1928،1927، ومسلم، 1106، وأم سلمة عند البخاري، 298، 323، 1929، ومسلم، 1108، وقبّل حفصة كما عند مسلم، 1107.
(7) الترمذي، علل الترمذي الكبير، 1/ 418.

يعلى، وأبو داود (3508) و(3509) وابن ماجه (2242)، والترمذي (1285)، والنسائي في المجتبى 7/ 254- 255، وأبو يعلى (4575) (4537)، والطحاوي في شرح معاني الآثار 4/ 21، والعقيلي في الضعفاء 4/ 231، وابن حبان (4928)، وابن عدي في الكامل 6/ 444، والدارقطني 3/ 53، والحاكم 2/ 15، والبيهقي في السنن 5/ 321، وفي معرفة السنن والآثار (11349) و(11359)، والبغوي في شرح السنة (2119) من طرق عن ابن أبي ذئب عن مخلد ابن خفاف عن عروة عن عائشة.

وأخرج ابن عدي في الكامل 6/ 445 من طريق يزيد بن عياض، عن مخلد بن خفاف، به.

وفيه: مخلد بن خُفَاف بن أيماء بن رحضة الغفاري أخو الحارث بن خفاف، لأبيه ولجده صحبة، قال البخاري: فيه نظر، وقال أبو حاتم: لم يرو عنه غير أبي ذئب، قال ابن عدي: معروف بهذا الحديث لا يعرف له غيره، وذكره ابن حبان في الثقات، قال الأزدي: ضعيف، قال ابن حجر: مقبول من الثالثة[1].

2. طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وروي عنه من أكثر من طريق:

طريق مسلم بن خالد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة.

أخرجه أحمد (24514) وأبو داود (3510)، وابن ماجه (2243)، وابن الجارود في المنتقى (626)، وأبو يعلى (4614)، والطحاوي في شرح معاني الآثار 4/ 21-22، وابن حبان (4927)، والدارقطني 3/ 53، والحاكم 2/ 14-15، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (11350) و(11352) وابن عبد البر في التمهيد 18/ 205 و207، والبغوي في شرح السنة (2118) من طرق عن مسلم بن خالد به.

وفيه مسلم وهو ابن خالد الزنجي، قال أحمد: مسلم بن خالد كذا وكذا، وكذا قال ابن معين، وقال ابن المديني: ليس بشيء، وقال البخاري: منكر الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به، يعرف وينكر، وقال ابن عدي: حسن الحديث وأرجو أنه لا بأس به. وقال ابن سعد: وكان كثير الغلط في حديثه وكان في هديه نعم الرجل، ولكنه كان يغلط، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ أحيانا، وقال ابن معين: ثقة، وقال عثمان الدارمي: ويقال إنه ليس بذاك في الحديث، وقال الساجي: صدوق كان كثير الغلط وقال يحيى بن معين: كان مسلم بن خالد ثقة صالح الحديث فما أنكروا عليه حديثه، وذكر له بعض الأحاديث المنكرة، قال الذهبي: فهذه الأحاديث ترد بها قوة الرجل ويضعف، وقال يعقوب بن سفيان: سمعت مشايخ مكة يقولون: كان لمسلم بن خالد حلقة أيام ابن جريج، وكان يطلب ويسمع ولا يكتب، فلما احتيج إليه وحدث، كان يأخذ سماعه الذي قد غاب عنه، يعني: فضعف حديثه لذلك.

وقال ابن حجر: فقيه صدوق كثير الأوهام من الثامنة مات سنة تسع وسبعين د ق[2].

قلت: مثل هذا لا يقبل تفرده.

3. طريق عمر بن علي المقدمي عن هشام.

أخرجه الترمذي (1286)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (11356) من طريق عمر ابن علي المقدمي عن هشام به. وعمر بن علي ابن عطاء بن مُقَدَّم بصري أصله واسطي، ثقة وكان يدلس شديدا، ولم يصرح بالسماع، والبخاري ذكر أن عمر بن علي لا يعرف له تدليس، مع أنه وصفه بالتدليس أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، وابن سعد، وعفان، وذكروا أنه يدلس عن الضعفاء[3].

4. طريق جرير بن عبد الحميد عن هشام بن عروة

رواه أبو عوانة في مستخرجه (11/ 168) 4465 حدثنا أبو داود السجزي، قال: سمعت قتيبة بن سعيد، قال: هو في كتابي بخطي عن جرير، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، أن النبي ﷺ قال.

وقد ذكر الترمذي: أن جريرا دلسه عن هشام بن عروة. قال الترمذي: وحديث جرير

(1) انظر ترجمته في: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 8/ 347. ابن عدي، الكامل في الضعفاء، 6/ 444. العقيلي، الضعفاء، 4/ 230. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ص 523.

(2) انظر ترجمته في: ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، 10/ 115، وتقريب التهذيب، ص 529.

(3) المزي، تهذيب الكمال، 21/ 473. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ص 416.

يقال: تدليس، دلس فيه جرير، لم يسمعه من هشام بن عروة.

وجرير بن عبد الحميد لم يذكره ابن حجر في المدلسين، لكن ذكر في ترجمته في تهذيب الكمال قصة تثبت أنه ربما يدلس[1].

وقد يعل بعض أهل العلم حديثًا بأن فلانًا دلسه، وقد لا يكون هذا الراوي معروفًا بالتدليس، وإنما يقصد ذلك العالم أن هذا الراوي وقع منه التدليس في هذا الحديث بعينه، وإن لم يكن معروفًا به.

وذكر العلماء أن في حفظ جرير شيء، وأن كتابه أصح، وكما ذكر البخاري في أصل الحديث أن جريرا روى الحديث مناظرة فيكون من حفظه.

مع أن البخاري أشار في التاريخ الكبير إلى علة أخرى، وهي: أن رواية جرير عن هشام عن عائشة، دون ذكر أبيه عروة.

قال البخاري: ورواه جرير عن هشام، ولم يسمعه من أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ قال أبو عبد الله: ولا يصح[2].

ولم أجد هذه الرواية التي أشار إليها البخاري، لكنها تثبت أن في رواية جرير اختلافا، وضعفا ناتجا إما من التدليس، أو أن جريرا رواها في المناظرة وليس من كتابه، فوقع الخطأ من ذلك.

5. طريق **خالد بن مهران**

وأخرجه كذلك الخطيب في تاريخه 8/ 297-298 وابن عدي في الكامل 7/ 148 من طريق خالد بن مهران المكفوف، كلاهما عن هشام ابن عروة، به. قال ابن عدي: وخالد بن مهران، مجهول.

6. طريق **يعقوب بن الوليد**

أخرجه ابن عدي في الكامل 7/ 148 من طريق يعقوب بن الوليد

قال ابن عدي عقبه: هذا حديث مسلم بن خالد الزنجي، عن هشام بن عروة، سرقه منه يعقوب هذا.

7. محمد بن المنذر الزبيري

روى البخاري في الكبير (1/ 243) 771 قال إبراهيم بن المنذر: حدثنا أبو زيد محمد بن المنذر الزبيري قال: حدثنا هشام بن عروة عن أبيه (الخراج بالضمان). وجعله من قول عروة.

الحكم على الحديث

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم. وكذلك حسنه البغوي.

وقال مرة: هذا حديث حسن صحيح، غريب من حديث هشام بن عروة. وقد روى مسلم بن خالد الزنجي هذا الحديث عن هشام بن عروة.

وقال أبو داود: هذا إسناد ليس بذاك.

وقال أبو حاتم: وليس هذا إسناد تقوم به الحجة، غير أني أقول به لأنه أصلح من آراء الرجال.

وقال البخاري: قال إبراهيم بن المنذر: حدثنا أبو زيد محمد بن المنذر الزبيري قال: حدثنا هشام بن عروة عن أبيه (الخراج بالضمان)، وقال مسلم بن خالد: عن هشام عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ، ولا يصح، ورواه جرير عن هشام، ولم يسمعه من أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ، قال أبو عبد الله: ولا يصح.

قال أبو عوانة: «اختلف أهل العلم في صحة هذا الحديث، وروي عن ثلاثة عن هشام بن عروة رواه جرير، ومسلم بن خالد، ولعله عمر بن علي فأما مسلم فليس بالثبت كما ينبغي، وأما عمر بن علي فإنه كان يدلس، ولعله أخذه عن مسلم بن خالد، وأما جرير فإن هذا الحديث ليس بمشهور عنه، ولا نعلم كتبناه من غير حديث قتيبة بن سعيد».

قلت: الظاهر من كلام البخاري أنه يذهب إلى أن الحديث لا يعرف إلا من طريق مخلد بن خفاف، وأما الطرق الثانية فلا تقوى على متابعته وتقويته، فالأُولى فيها مسلم، وكما قال البخاري: ذاهب الحديث، والثانية: عمر بن علي ولم يعرف طريقه البخاري وعمر يدلس شديدا، والثالثة التي ذكرها من طريق جرير وذهب البخاري إلى أنه لم يسمعه من هشام بقوله: إن جريرًا روى هذا في المناظرة ولا يدرون له فيه سماعًا.

(1) المزي، تهذيب الكمال، 4/ 545، قال أبو داود الطيالسي لجرير: حَدِّثْنَا، فقال: لست أحفظ، كتبي غائبة عني.
قال سليمان الشاذكوني لجرير في قصة: قلت له: حديث طلاق الأخرس ممن سمعته؟ فقال: حدثنيه رجل من أهل خراسان عن ابن المبارك. قال: فقلت له: فقد حدثت به مرة عن مغيرة، ومرة عن سفيان عن مغيرة، ومرة عن رجل عن ابن المبارك، عن سفيان عن مغيرة، ولست أراك تقف على شيء، فمن الرجل؟ قال: رجل كان جاءنا من أصحاب الحديث....

(2) البخاري، التاريخ الكبير، 1/ 243.

فأعاد البخاري الحديث إلى مخلد، وهو مجهول لا يعرف له إلا هذا الحديث، وتفرد به عن إمام مكثر، وهو: هشام بن عروة، فهذا لا يقبل تفرده، وليس له شاهد عن أحد من الصحابة، ولذلك ذهب أبو حاتم إلى إعلال الحديث، ولكنه أفضل من رأي الرجال فقط، ولم يصحح الحديث.

وقد رجح البخاري في رواية له في الكبير أن الحديث مقطوع من قول عروة فقال: قال إبراهيم ابن المنذر: حدثنا أبو زيد محمد بن المنذر الزبيري قال: حدثنا هشام بن عروة عن أبيه: الخراج بالضمان. وقال مسلم بن خالد عن هشام عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ ولا يصح، ورواه جرير عن هشام ولم يسمعه من أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ. قال أبو عبد الله: ولا يصح[1].

فكأن البخاري يرجح الرواية الأولى عن هشام ابن عروة عن أبيه من قوله. والله أعلم.

الحديث العشرون

قال الترمذي: عن أسامة بن زيد قال: قال رسول الله ﷺ: (من صُنِعَ إليه معروف فقال لفاعله: جزاك الله خيرًا فقد أبلغ في الثناء). سألت محمدًا عن هذا الحديث فقال: هذا منكر، وسعير بن الخمس كان قليل الحديث، ويروون عنه مناكير[2].

تخريج الحديث

رواه الترمذي في السنن (2035)، وفي العلل الكبير (2/ 244)، والنسائي في الكبرى (6/ 53)، وفي عمل اليوم والليلة (180)، والبزار (2601)، وابن حبان (3413)، والطبراني في المعجم الصغير (1183) وابن السني في عمل اليوم والليلة (276)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (2/ 345)، والخطيب في تالي تلخيص المتشابه (160)، والبيهقي في الشعب (9137)، والضياء في المختارة (1321) من طرق عن الأحوص بن جواب عن سعير بن الخمس عن سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي عن أسامة بن زيد به.

دراسة الإسناد

1. الأحوص بن جَوَّاب -بفتح الجيم وتشديد الواو- الضبي، يكنى أبا الجواب كوفي، قال ابن معين: ثقة، وقال مرة: ليس بذاك القوي. وقال أبو حاتم: صدوق. وقال ابن حبان في الثقات: كان متقنا ربما وهم.

قال ابن حجر: صدوق ربما وهم، من التاسعة، مات سنة إحدى عشرة، م د ت س[3].

2. سُعَير -آخره راء مصغر- بن الخِمْس- بكسر المعجمة وسكون الميم ثم مهملة- التميمي أبو مالك أو أبو الأحوص، قال ابن معين والدارقطني: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به.

قال البخاري، عن علي ابن المديني: له نحو عشرة أحاديث. وذكره ابن حبان في كتاب الثقات.

له حديث واحد في مسلم قال ابن حجر: رفعه هو وأرسله غيره، وقال أبو الفضل ابن عمار الشهيد: أخطأ في غير ما حديث، مع قلة ما روى[4]، وقال الترمذي: هو ثقة عند أهل الحديث، قال ابن حجر: صدوق، له عند مسلم حديث واحد في الوسوسة، من السابعة م ت س[5].

الحكم على الحديث

قال البزار بعد رواية الحديث: وهذا حديث لا نعلمه رواه عن سليمان التيمي إلا سعير، ولا عن سعير إلا الأحوص بن جواب.

وقال الترمذي: حديث حسن جيد غريب، لا نعرفه من حديث أسامة بن زيد إلا من هذا الوجه.

وهذا يدل على أن الحديث غريب ليس له إلا طريق واحد.

وقد وافق أبو حاتم البخاري في استنكاره للحديث، بل قال مرة عنه: موضوع.

قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي عن حديث رواه أبو الجواب عن سعير بن الخمس عن سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي عن أسامة بن زيد عن النبي ﷺ، قال: من صنع إليه معروف، فقال: جزاك الله خيرًا فقد أبلغ في الثناء.

(1) البخاري، التاريخ الكبير، 1/ 243.

(2) الترمذي، علل الترمذي الكبير، 2/ 244.

(3) انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 2/ 328. المزي، تهذيب الكمال، 2/ 289. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، 1/ 168، وتقريب التهذيب، ص 96.

(4) وهو ما رواه مسلم 211-(133) عن يوسف الصفار عن علي بن عثام عن سعير بن الخمس عن مغيرة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال: سئل النبي ﷺ عن الوسوسة قال: تلك محض الإيمان، ومسلم روى له في الشواهد.

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 4/ 323. الدارمي، تاريخ ابن معين، 371. المزي، تهذيب الكمال، 11/ 131. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، 4/ 94. وتقريب التهذيب، ص 243.

قال أبي: هذا حديث عندي موضوع بهذا الإسناد[1].

وقال مرة: فسمعت أبي يقول: هذا حديث منكر بهذا الإسناد[2].

قلت: ولعل استنكار البخاري وأبي حاتم للحديث بناءً على أن سعيرا ليس له من الحديث إلا عشرة، فمثل هذا لا يقبل تفرده عن مثل سليمان التيمي، وهو تابعي ثقة مكثر الرواية، قد روى عنه الأئمة فأكثروا، والعلماء يرتبون تلاميذ الراوي المكثر على مراتب ودرجات في كثرة الملازمة وقلتها وفي الإتقان وعدمه، ومثل حال سعير الذي لم يلازم سليمان، وتفرد بما لم يتابع عليه، خاصة وقد قال البخاري: يروون عنه مناكير، وقول أبي حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وهذا يكون في المتابعات لا فيما تفرد به. والله أعلم.

الحديث الحادي والعشرون

قال الترمذي: عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة وأومأ بيده إلى الشام. سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: هذا حديث منكر خطأ، إنما هو قتادة عن مطرف عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ[3].

تخريج الحديث

رواه الترمذي في العلل عن محمد بن الصباح، وابن قانع في معجم الصحابة (17) 1/ 29 عن إبراهيم بن الهيثم البلدي، والسمعاني في فضائل الشام (1/ 3) من طريق يونس بن حبيب، ثلاثتهم عن محمد بن كثير المصيصي عن الأوزاعي عن قتادة عن أنس.

دراسة الإسناد

محمد بن كثير ابن أبي عطاء الثقفي الصنعاني أبو يوسف نزيل المصيصة قال يحيى بن معين: كان صدوقاً، وفي رواية: ثقة، وقال الحسن بن الربيع: أوثق الناس وكان يكتب عنه وأبو إسحاق الفزاري حي، وكان يعرف بالخير منذ كان، وينبغي لمن يطلب الحديث لله عز وجل أن يخرج إليه. وقال صالح بن محمد والساجي: صدوق كثير الخطأ، وضعفه أحمد وقال هو وأبو زرعة: بعث إلى اليمن فأتي بكتاب بعد فأخذه فرواه. وقال مرة: لم يكن عندي ثقة، وذكره أحمد فضعفه جدا وضعف حديثه عن معمر جدا، وقال: هو منكر الحديث، أو قال: يروى أشياء منكرة، وقال مرة: ليس بشيء يحدث بأحاديث مناكير ليس لها أصل، قال علي بن المديني: كنت أشتهي أن أرى هذا الشيخ فالآن لا أحب أن أراه. قال أبو حاتم: في حديثه بعض الإنكار، وقال البخاري: لين جدا وقال أبو داود: لم يكن يفهم الحديث، قال محمد ابن سعد: كان ثقة ويذكرون أنه اختلط في آخر عمره، وقال النسائي: ليس بالقوي كثير الخطأ، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم.

قال العقيلي: وقد حدث عن معمر بمناكير لاَ يُتَابَعُ منها على شيء، قال ابن حبان: يخطيء ويغرب.

قال ابن عدي: له روايات عن معمر والأوزاعي خاصة أحاديث عداد مما لا يتابعه أحد عليه.

قال الذهبي: مختلف فيه، صدوق اختلط بآخره، قال ابن حجر: صدوق كثير الغلط، من صغار التاسعة، مات سنة بضع عشرة د ت س[4].

الحكم على الحديث

محمد بن كثير ضعيف لا يقبل تفرده، فكيف إذا خالف من هو أوثق منه، فالحديث كما ذكر البخاري معروف عن قتادة عن مطرف عن عمران بن حصين، وهو ما رواه حماد بن سلمة[5] وحماد بن زيد[6] وهمام بن يحيى[7] عن قتادة به، وقد سلك المصيصي الجادة فيه، فرواه عن قتادة عن أنس، وقد خالف محمد أيضا في المتن حيث زاد لفظة: وأومأ بيده إلى الشام، ولم يذكرها غيره، وهذا يدل على ضعفه.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث، 2/ 236.
(2) المرجع السابق، 2/ 350.
(3) الترمذي، علل الترمذي الكبير، 2/ 264.
(4) أحمد، العلل ومعرفة الرجال، 5109. البخاري، التاريخ الكبير، 1/ 218. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 8/ 69. العقيلي، الضعفاء، 4/ 128. ابن عدي، الكامل في الضعفاء، 6/ 254. المزي، تهذيب الكمال، 26/ 329. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، 3/ 417، وتقريب التهذيب، ص 504.
(5) أحمد، المسند، 19851. أبو داود، السنن، 2484. الحاكم، المستدرك، 2/ 71 و4/ 450.
(6) أبو عوانة، مسند أبي عوانة، 5/ 110.
(7) البزار، مسند البزار، 3524 من طرق عن همام بن يحيى، عن قتادة، به.

الحديث الثاني والعشرون

قال الترمذي: عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال في السوق: لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير. كتب الله له ألف ألف حسنة، ومحيت عنه ألف ألف سيئة، وبني له بيت في الجنة» سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: هذا حديث منكر قلت له: من عمران بن مسلم هذا هو عمران القصير؟ قال: لا هذا شيخ منكر الحديث، قال أبو عيسى: وقد روى عمرو ابن دينار، قهرمان الزبير، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه عن عمر عن النبي ﷺ نحو هذا[1].

تخريج الحديث

أخرجه الترمذي في العلل الكبير 2/ 389، والحاكم 1/ 539، والعقيلي في الضعفاء 3/ 304 من طريق يحيى بن سليم الطائفي عن عمران ابن مسلم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي ﷺ.

ورواه ابن عدي في الضعفاء (2/ 35)، وابن أبي حاتم في العلل (2/ 181) من طريق بكير بن شهاب الدامغاني عن عمران بن مسلم عن عمرو ابن دينار، فجعل الحديث عن عمرو بن دينار بدل عبد الله بن دينار.

وبكير بن شهاب قال ابن عدي: هو قليل الرواية، ولم أجد للمتقدمين فيه كلاما، ومقدار ما يرويه فيه نظر، وله غير ما ذكرت، ولم أجد له أنكر من الذي ذكرته، وحديث عمرو بن دينار: من دخل السوق فهو مشهور عن عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير، وبكير هذا إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق.

وقال الدارقطني: عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير، ولم يسمع من ابن عمر، إنما روى هذا عن سالم عن ابن عمر.

قلت: وظاهر عبارة البخاري أنه يحمّل نكارة الحديث عمران بن مسلم، ويرى أنه غير عمران ابن مسلم القصير، ويرى أبو حاتم وابنه أن الخطأ من يحيى بن سليم، راويه عن عمران بن مسلم، وأن الصواب رواية بكير بن شهاب، عن عمران ابن مسلم عن عمرو بن دينار، مكان عبد الله ابن دينار، قال ابن أبي حاتم بعد أن ذكر رواية يحيى بن سليم في العلل 2/ 181: سألت أبي عنه فقال: هذا حديث منكر. ثم قال ابن أبي حاتم: وهذا الحديث خطأ، إنما أراد عمران بن مسلم عن عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير، عن سالم، عن أبيه، فغلط وجعل بدل عمرو: عبد الله بن دينار، وأسقط سالما من الإسناد، ثم ذكر إسناده عن بكير به.

وإنما قال أبو حاتم وابنه ذلك، لأن الحديث مشهور عن عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير، عن سالم، عن ابن عمر كما قال ابن عدي.

ورواية عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير أخرجها أحمد (327) والطيالسي (12) وابن ماجه (2235) والترمذي (3429) والبزار (125) والطبراني في الدعاء (789) وابن السني في عمل اليوم والليلة (182) من طرق عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار مولى آل الزبير عن سالم عن أبيه. وقرن الترمذي في روايته بحماد المعتمر بن سليمان.

وأخرجه الطبراني (790) وأبو نعيم في أخبار أصفهان 2/ 180 من طريق هشام بن حسان، والبغوي في شرح السنة (1338) من طريق سعيد ابن زيد أخي حماد، والطبراني (791) من طريق ثابت بن يزيد، ثلاثتهم عن عمرو بن دينار به.

قال البزار: عمرو بن دينار قهرمان دار الزبير لم يتابع عليه. وقال أبو حاتم الرازي: هذا حديث منكر جدا، لا يحتمل سالم هذا الحديث[2].

وقال الدارقطني: ورواه فضيل بن عياض عن هشام عن سالم عن أبيه، ولم يذكر فيه عمر، ورواه سويد بن عبد العزيز عن هشام عن عمرو عن ابن عمر عن عمر موقوفا، ولم يذكر فيه سالما، ويشبه أن يكون الاضطراب فيه من عمرو بن دينار، لأنه ضعيف قليل الضبط[3].

وروي عن عمر بن محمد بن زيد قال: حدثني رجل من أهل البصرة مولى قريش، عن سالم. فرجع الحديث إلى عمرو بن دينار، وهو ضعيف الحديث لا يحتج به[4].

ورواية عمر بن محمد بن يزيد رواها الحاكم في المستدرك (1/ 538).

وأخرجه عبد بن حميد (28)، والدارمي

(1) الترمذي، علل الترمذي الكبير، 2/ 389.

(2) ابن أبي حاتم، العلل، 2/ 171.

(3) الدارقطني، العلل، 2/ 50.

(4) المرجع السابق، 2/ 49.

(2692)، والترمذي (3428)، والطبراني في الدعاء (792)، وأبو نعيم في الحلية 2/ 355، والحاكم 1/ 538 والعقيلي في الضعفاء (1/ 133) من طريق أزهر بن سنان عن محمد بن واسع عن سالم بن عبد الله به. وهذا إسناد ضعيف فيه أزهر بن سنان البصري أبو خالد القرشي قال ابن معين: لا شيء، وضعفه ابن المديني جدا في حديث رواه عن ابن واسع، قال ابن حجر: ضعيف من السابعة[1].

وقال الترمذي: حديث غريب.

وقال أبو حاتم في ترجمة محمد بن واسع: روى عن سالم عن ابن عمر حديثا منكرا[2].

وقد روى العقيلي في الضعفاء بعد الحديث الأول عن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد ثنا يزيد صاحب الجواليق عن محمد بن واسع عن سالم قوله، قال العقيلي: وهذا أولى.

وأخرجه الطبراني (793) من طريق أبي خالد الأحمر عن المهاجر بن حبيب قال: سمعت سالم بن عبد الله به.

قال الإمام علي بن المديني كما في مسند عمر لابن كثير ص 642: وأما حديث مهاجر عن سالم فيمن دخل السوق، فإن مهاجر بن حبيب ثقة من أهل الشام، ولم يلقه أبو خالد الأحمر، وإنما روى عنه ثور بن يزيد والأحوص بن حكيم وفرج ابن فضالة وأهل الشام، وهذا حديث منكر من حديث مهاجر من أنه سمع سالما، وإنما روى هذا الحديث شيخ لم يكن عندهم بثبت يقال له:

عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير، حدثناه زياد بن الربيع عنه به. فكان أصحابنا ينكرون هذا الحديث أشد الإنكار لجودة إسناده، ولو كان مهاجر يصح حديثه في السوق، لم ينكر على عمرو ابن دينار هذا الحديث.

والحديث له طريق أخرى عن ابن عمر، أخرجها الحاكم (1/ 539) من طريق مسروق بن المرزبان، عن حفص بن غياث، عن هشام بن حسان، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

وصححه الحاكم على شرط الشيخين!! فتعقبه الذهبي بقوله: مسروق بن المرزبان ليس بحجة.

ومسروق ابن المرْزُبان الكندي أبو سعيد الكوفي، قال أبو حاتم: ليس بقوي يكتب حديثه، وذكره ابن حبان في الثقات، قال ابن حجر: صدوق له أوهام من العاشرة مات سنة أربعين ق[3].

فقول أبي حاتم: ليس بقوي، يؤيد أنه أخطأ في الرواية، والصحيح عمرو بن دينار بدل عبد الله، خاصة أنه لم يتكلم فيه غيره.

ومن غير هذا الطريق أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على الزهد (214) عن أبي بكر بن أبي شيبة، عن أبي خالد الأحمر، عن مهاجر بن عمرو الشامي، عن ابن عمر. وفيه سليمان بن حيان الأزدي أبو خالد الأحمر الكوفي صدوق يخطىء[4].

ومهاجر بن عمرو النبَّال شامي مقبول، لم يوثقه غير ابن حبان[5].

وقد سبق رواية الطبراني عن الأحمر عن مهاجر عن سالم به. وتضعيف ابن المديني لها. وهذا يدل على ضعف أبي خالد.

وفي الباب عن ابن عباس عند ابن السني (183)، وفيه نهشل بن سعيد، وهو متروك[6].

دراسة الإسناد

1. عمران بن مسلم قال البخاري: عن عبد الله ابن دينار منكر الحديث روى عنه يحيى بن سليم.

قال أبو حاتم: هو منكر الحديث، وهو شبه المجهول، وذكره العقيلي في الضعفاء.

قال ابن عدي: لعمران بن مسلم المكي غير ما ذكرت عن عبد الله بن دينار وعن غيره، وهو عندي ممن يكتب حديثه[7].

وقد أنكر البخاري أن يكون هو عمران بن مسلم القصير، وهذا ما رجحه أبو حاتم وابن أبي خيثمة ويعقوب بن سفيان والعقيلي وابن عدي، لكن الدارقطني في العلل اعتبره عمران ابن مسلم القصير وقال: وقد قيل: إن عمران ابن مسلم هذا ليس بعمران القصير، ذكره أبو عيسى، عن البخاري. وهو عندي عمران

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 2/ 314. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، 3/ 196، وتقريب التهذيب، ص 97.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 8/ 113.

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 8/ 397. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ص 528.

(4) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ص 250، وتهذيب التهذيب، 4/ 159.

(5) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ص 548.

(6) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، 7198.

(7) البخاري، التاريخ الكبير 6/ 419. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 6/ 305. ابن عدي، الكامل في الضعفاء 5/ 91.

القصير، والله أعلم، ليس فيه شك[1].

وذكر ابن عدي أن عمران القصير بصري، والآخر مكي[2].

وعلى الخلاف في الرجلين فقد ضعف العلماء ومنهم الدارقطني الحديث بناءً على:

2. مدار الرواية على عمرو بن دينار البصري الأعور قهرمان آل الزبير يكنى: أبا يحيى، قال ابن علية: ضعيف، قال أحمد بن حنبل: ضعيف، منكر الحديث. وقال ابن معين: لا شئ، وفي رواية: ذاهب. وقال مرة: ليس بشيء. وقال عمرو بن علي: ضعيف الحديث. روى عن سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ أحاديث منكرة. وقال أبو زرعة: واهي الحديث. وقال أيضا: لم يكن عندي ممن يحفظ الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، روى عن سالم ابن عبد الله عن أبيه غير حديث منكر، وعامة حديثه منكر. وقال البخاري: فيه نظر. وقال أيضا: لا يتابع في حديثه، وقال الترمذي: ليس بالقوي في الحديث، وقد تفرد عن سالم بن عبد الله بأحاديث.

قال ابن الجنيد: شبه المتروك، وقال ابن حبان: لا يحل كتب حديثه إلا على جهة التعجب، كان يتفرد بالموضوعات عن الأثبات، قال ابن عدي: ضعيف، قال ابن حجر: ضعيف من السادسة[3].

الحكم على الحديث:

قال البخاري: حديث منكر، وقال أبو حاتم الرازي: هذا حديث منكر جدا، لا يحتمل سالم هذا الحديث، وقال البزار: عمرو بن دينار قهرمان دار الزبير لم يتابع عليه.

قال العقيلي: والأسانيد فيه فيها لين.

وقال الدارقطني بعد أن ذكر الروايات والخلاف فيها: ويشبه أن يكون الاضطراب فيه من عمرو بن دينار، لأنه ضعيف قليل الضبط.

وقال أيضا: رَجَع الحَدِيثُ إِلَى عَمرِو بنِ دِينارٍ، وهُو ضَعِيفُ الحَدِيثِ لا يُحتَجُّ بِهِ[4].

قلت: حكم البخاري وأبو حاتم بالنكارة لتفرد مجهول منكر بهذا الحديث عن سالم بن عبد الله، وسالم مكثر قد روى عنه الأئمة، والحديث المروي فيه له أجر عظيم مما يستلزم نشره ومعرفة الصحابة به، ولم يرد عن أحد من الصحابة، ولا له رواية عن ابن عمر عن غير عمرو بن دينار، وكذلك كما مر معنا أن من دلالة الحديث الموضوع: اشتمال الحديث على إفراط في الثواب العظيم على الفعل الصغير، والمبالغة في الوعيد الشديد على الأمر الحقير.

وقد روى مالك عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة، أن الطفيل بن أبي بن كعب أخبره: أنه كان يأتي عبد الله بن عمر فيغدو معه إلى السوق، قال: فإذا غدونا إلى السوق لم يمر عبد الله بن عمر على سقَّاط[5] ولا صاحب بيعة ولا مسكين ولا أحد إلا سلم عليه، قال الطفيل: فجئت عبد الله بن عمر يوما فاستتبعني إلى السوق، فقلت له: وما تصنع في السوق؟ وأنت لا تقف على البيع، ولا تسأل عن السلع، ولا تسوم بها، ولا تجلس في مجالس السوق، قال: وأقول اجلس بنا هاهنا نتحدث، قال: فقال لي عبد الله بن عمر: يا أبا بطن -وكان الطفيل ذا بطن- إنما نغدو من أجل السلام نسلم على من لقينا[6].

وهذا إسناد صحيح إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري المدني أبو يحيى، ثقة حجة، من الرابعة، مات سنة اثنتين وثلاثين، وقيل بعدها ع[7].

والطفيل بن أبي بن كعب الأنصاري الخزرجي، كان يقال له: أبو بطن لعظم بطنه، ثقة، يقال: ولد في عهد النبي ﷺ، من الثانية بخ ت ق[8].

وروى البيهقي قال: أخبرنا أبو زكريا بن أبي إسحاق، قال: نا أبو العباس محمد بن يعقوب، قال: نا بحر بن نصر، قال: نا ابن وهب، قال: حدثني عبد الله بن عمرو، وأسامة بن زيد، عن نافع، أن ابن عمر، قال: «إني لأغدو إلى السوق

(1) الدراقطني، العلل، 12/ 387.
(2) انظر: ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، 8/ 122.
(3) انظر ترجمته في: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 6/ 232. الدارمي، تاريخ ابن معين، ص 137. البخاري، التاريخ الكبير، 6/ 329. ابن عدي، الكامل في الضعفاء، 5/ 135. المزي، تهذيب الكمال، 22/ 14. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، 8/ 28، وتقريب التهذيب، ص 421.
(4) الدارقطني، العلل، 2/ 50.
(5) بفتح السين والقاف، بائع رديء المتاع، ويقال له أيضا: سقطي، والمتاع الرديء سقط، ويجمع على أسقاط. الزرقاني، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، 4/ 462.
(6) مالك، الموطأ، 911.
(7) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ص 101.
(8) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ص 282.

وما بي حاجة إلا أن أسلم ويسلم علي»[1].

وهذا إسناد صحيح.

وروى ابن أبي شيبة عن ابن نمير عن الأعمش عن المنهال عن مجاهد عن ابن عمر قال: إني كنت لأخرج إلى السوق وما لي حاجة إلا أن أسلم ويسلم علي[2].

وإن كان فيه تدليس الأعمش إلا أنه يشده ما قبله.

فهذه الآثار الصحيحة عن ابن عمر تدل على كثرة ذهابه للسوق، وملاحظة بعض أصحابه كثرة تردده على السوق من غير حاجة، فسئل عن ذلك؟ فأخبرهم بأن هذا من أجل الأجر الوارد في السلام عموما، ولو كان عنده هذا الحديث العظيم لأخبرهم به. خاصة أن من سأله أكثر من واحد.

الخاتمة

الحمد لله الذي يسر إتمام البحث، وأسأل الله أن يحسن خاتمتنا آمين، وبعد جمع الأحاديث التي حكم عليها الإمام البخاري بالنكارة أذكر أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث وهي:

1. يطلق المنكر في اصطلاح العلماء على حديث الضعفاء والمتروكين.
2. إذا قال البخاري في راو: (منكر الحديث) فمعناه: لا تحل الرواية عنه.
3. بلغ عدد الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالنكارة (22) حديثا.
4. المنكر عند الإمام البخاري يختص بأحاديث الضعفاء والمجهولين. فجميع الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالنكارة فيها راو ضعيف أو مجهول، والطريق إليه لا يخلو من ضعيف أو متروك، ولا يوجد حديث راويه مقبول إلا حديث واحد وهو حديث رقم (20) وقد روى له مسلم لكن في الشواهد -وقد خالف في الحديث الذي رواه له مسلم الرواة- وأحاديثه قليلة، فقد يكون ضعيفا عند البخاري، خاصة أن بعض الأئمة ضعفوه، وحديث (21) فيه راو مختلف فيه لكن البخاري لينه جدا.
5. أن الحديث المنكر عند الإمام البخاري ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: خطأ الراوي ويتبين ذلك بمخالفته للرواة الأوثق أو الأكثر عددا، كما في الحديثين (7، 21).

والثاني: تفرد الراوي المجهول أو الضعيف الذي لا يقبل تفرده عن الراوي المشهور المكثر من رواية الأحاديث، مع عدم اشتراط المخالفة، وهذا موجود في الأحاديث (2، 3، 5، 9، 20، 15).

والثالث: تفرد المجهول أو الضعيف بمتن منكر ليس له شاهد يعضده، وهذا موجود في الأحاديث (14،13،12،8، 16،11، 22).

6. أن النكارة قد تكون في الإسناد، كالحديثين (7، 21) وهذه تعرف بالمخالفة، والحديث الأول متنه لا يثبت، سواء المنكر أو الصحيح، أما الثاني فالمتن صحيح.

وقد تكون في المتن، وهذا في باقي الأحاديث التي في البحث، ولا يشترط في إنكار البخاري المخالفة، بل كثير من الأحاديث فيها تفرد محض ولا مخالفة له، لكن المتفرد ممن لا يقبل تفرده، والمتن منكر.

7. نص البخاري على سبب النكارة في أحاديث قليلة وهي (1، 10، 21).
8. أن المخالفة التي يعرف بها الحديث المنكر لا يشترط أن تكون في حديث واحد، بل قد تعرف النكارة بمخالفة ما ثبت من أحاديث صحيحة في الباب، ومثال ذلك الأحاديث (1، 4، 8، 11، 17، 18، 22).
9. وافق أبو حاتم للبخاري في إنكاره للأحاديث، وذلك دليل على أن علم العلل قائم على قواعد علمية، والنظر في الأسانيد ومعرفة القرائن والدلائل حول كل رواية.

وأُوصي الباحثين بكثرة النظر والمطالعة لكتاب التاريخ الكبير للإمام البخاري، فهو كتاب مليء بعلل الأحاديث، والأحكام عليها.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المراجع

ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن الرازي. 1405هـ. العلل. بدون رقم الطبعة، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

(1) البيهقي، شعب الإيمان، 11/ 206.

(2) ابن أبي شيبة، المصنف، 5/ 248.

ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن الرازي. 1373هـ. الجرح والتعديل. الطبعة الأولى، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، الهند.

ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد الكوفي. 1409هـ. مصنف ابن أبي شيبة. الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية.

ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد. تحقيق: بوياجيلار، نور الدين. 1418هـ. الموضوعات من الأحاديث المرفوعات. الطبعة الأولى، مكتبة أضواء السلف، بدون بلد النشر.

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. 1406هـ. الضعفاء والمتروكين. بدون رقم الطبعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. 1406هـ. العلل المتناهية. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري. تحقيق: عتر، نور الدين. 1406هـ/ 1986م. علوم الحديث المعروف بـ «مقدمة ابن الصلاح». الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق.

ابن القطان، علي بن محمد الفاسي أبو الحسن. تحقيق: سعيد، الحسين. 1997م. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام. بدون رقم الطبعة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

ابن بطال، أبو الحسن علي بن خلف بن عبدالملك البكري القرطبي. تحقيق: أبو تميم، ياسر ابن إبراهيم. 1423هـ/ 2003م. شرح صحيح البخاري. الطبعة الثانية، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية.

ابن حبان، أبو حاتم محمد البستي. تحقيق: الأرنؤوط، شعيب. 1414هـ/ 1993م. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان. الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي البستي السجستاني. تحقيق: أحمد، السيد شرف الدين. 1395هـ. الثقات. الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، لبنان.

ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي البستي السجستاني. تحقيق: إسماعيل، حمدي بن عبد المجيد. 1420هـ/ 2000م. كتاب المجروحين من المحدثين. الطبعة الأولى، دار الوعي، حلب، سوريا.

ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي. 1404هـ/ 1984م. تهذيب التهذيب. الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، لبنان.

ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي. تحقيق: أبو غدة، عبد الفتاح. 1423هـ/ 2002م. لسان الميزان. الطبعة الأولى، مكتب المطبوعات الإسلامية، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان.

ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي. تحقيق: الرحيلي، عبد الله بن ضيف الله. د. ت. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر. الطبعة الثالثة، بدون بيانات الناشر وبلد النشر.

ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي. تحقيق: عمير، ربيع بن هادي. 1404هـ. النكت على كتاب ابن الصلاح. الطبعة الأولى، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي. تحقيق: عوامة، محمد. 1420هـ. تقريب التهذيب. الطبعة الأولى، دار ابن حزم، بدون بلد النشر.

ابن عدي، أبو أحمد الجرجاني. تحقيق: عبد الموجود، عادل أحمد، ومعوض، علي محمد، وأبو سنة، عبد الفتاح. 1418هـ/ 1997م. الكامل في ضعفاء الرجال. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي. تحقيق: العمروي، محب الدين أبو سعيد عمر بن غرامة. 1417هـ/ 1996م. تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها. الطبعة الثانية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. تحقيق: هارون، عبد السلام محمد. 1420هـ/ 1999م. مقاييس اللغة. الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان.

ابن قدامة المقدسي، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد. تحقيق: طارق، أبو معاذ. 1998م. المنتخب من علل الخلال. الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني. تحقيق: عبد الباقي، محمد فؤاد. د.ت. سنن ابن ماجه. بدون رقم الطبعة، دار الفكر، بيروت، لبنان.

أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي. تحقيق: عبد الحميد، محمد محيي الدين. د. ت. سنن أبي داود. بدون رقم الطبعة، دار الفكر، بيروت، لبنان.

أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق. تحقيق: الدمشقي أيمن بن عارف. 1998م. مسند أبي عوانة. الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

أبو نعيم الأصفهاني، أحمد بن عبد الله. 1405هـ. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

أبو يعلى الموصلي، أحمد بن على بن المثنى التميمي. تحقيق: أسد، حسين سليم. 1404هـ / 1984م. مسند أبي يعلى. الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث، دمشق.

الآجري، أبو عبيد. تحقيق: البستوري، عبد العليم. 1419هـ. سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود سليمان السجستاني في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم. الطبعة الأولى، دار الاستقامة، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

أحمد، ابن حنبل. 1983م. المسند. الطبعة الرابعة، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان.

أحمد، ابن حنبل. تحقيق: عباس، وصي الله محمد. 1422هـ/ 2001م. العلل ومعرفة الرجال. الطبعة الثانية، دار الخاني، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الألباني، محمد ناصر الدين. 1408هـ. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة. الطبعة الثانية، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ابن المغيرة. د. ت. التاريخ الكبير. بدون رقم الطبعة، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، الهند.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ابن المغيرة الجعفي. تحقيق: البغا، مصطفى ديب. 1407هـ/ 1987م. الجامع الصحيح المختصر الشهير بـ «صحيح البخاري». الطبعة الثالثة، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، لبنان.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ابن المغيرة الجعفي. تحقيق: الشمالي، يحيى. 1426هـ. التاريخ الأوسط. الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، بدون بلد النشر.

البخاري، محمد بن إسماعيل. تحقيق: زايد، محمود إبراهيم. 1977م. التاريخ الصغير. بدون رقم الطبعة، دار الوعي والتراث، حلب، سوريا.

البرقاني، أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب. تحقيق: القشقري، عبد الرحيم. 1404هـ. سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه. الطبعة الأولى، كتب خانه جميلي، باكستان.

البزار، أحمد بن عمرو. تحقيق: زين الله، محفوظ الرحمن، وابن سعد، عادل، والشافعي، صبري عبدالخالق. 1988. البحر الزخار المعروف بمسند البزار. بدون رقم الطبعة، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، لبنان.

البغوى، الحسين بن مسعود. تحقيق: الأرناؤوط، شعيب. 1403هـ/ 1983م. شرح السنة. الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين. تحقيق: زغلول، محمد السيد بسيوني. د. ت. شعب الإيمان. بدون رقم الطبعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى. تحقيق: عطا، محمد عبد القادر. 1414هـ/ 1994م. سنن البيهقي الكبرى. بدون رقم الطبعة، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى السلمي. ترتيب: القاضي، أبو طالب. تحقيق: السامرائي، صبحي، والنوري، أبو المعاطي، والصعيدي، محمود محمد خليل. 1409هـ / 1989م. علل الترمذي الكبير. الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى السلمي. تحقيق: شاكر، أحمد محمد. د.ت. سنن الترمذي. بدون رقم الطبعة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

الجديع، عبد الله بن يوسف. 1424هـ/ 2003م. تحرير علوم الحديث. الطبعة الأولى، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

الحاكم، أبو عبد الله النيسابوري. د.ت. المستدرك على الصحيحين. الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي. تحقيق: قلعجي، عبد المعطي أمين. 1407هـ. موضح أوهام الجمع والتفريق. الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت لبنان.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي. د. ت. تاريخ بغداد أو (مدينة السلام منذ تأسيسها حتى سنة 463هـ). بدون رقم الطبعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الدارقطني، علي بن عمر. تحقيق: السلفي، محفوظ عبد الرحمن زين الله. 1405هـ. علل الدارقطني. الطبعة الأولى، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الدارقطني، علي بن عمر. تحقيق: عبد القادر، موفق. 1404هـ/ 1984م. الضعفاء والمتروكون. الطبعة الأولى، مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الدارمي، عثمان. تحقيق: سيف أحمد محمد. 1400هـ. تاريخ ابن معين. بدون رقم الطبعة، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. تحقيق: عوامة، محمد، والخطيب، أحمد. 1413 هـ. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة وحاشيته. الطبعة الأولى، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، المملكة العربية السعودية.

الذهبي، محمد بن أحمد. 1995م. ميزان الاعتدال. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الذهبي، محمد بن أحمد. تحقيق: العتر، نور الدين. 1391. المغني في الضعفاء. الطبعة الأولى، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان.

الرازي، عبيد الله بن عبد الكريم. تحقيق: الأزهري، عمر محمد. 1430هـ/ 2009م. سؤالات البرزعي لأبي زرعة الراعي وهو كتاب الضعفاء والكذابين والمتروكين. الطبعة الأولى، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. 1395هـ/ 1975م. اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة. الطبعة الثانية، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد. تحقيق: أمرير، محمد شكور. 1405هـ. المعجم الصغير. الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، لبنان، عمان، الأردن.

الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة. تحقيق: النجار، محمد زهري. 1399 هـ. شرح معاني الآثار للطحاوي. بدون رقم الطبعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

عبد الرزاق، أبو بكر بن همام الصنعاني. تحقيق: الأعظمي، حبيب الرحمن. 1403هـ. المصنف. الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان.

العجلي، أحمد، عبد الله. تحقيق: البستوي، عبد العليم. 1405 هـ. معرفة الثقات. الطبعة الأولى، مكتبة الدار، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

العقيلي، محمد بن عمرو. تحقيق: قلعجي، عبد المعطي. 1404هـ. الضعفاء الكبير. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

العيني، بدر الدين محمود بن أحمد. د. ت. عمدة القاري شرح صحيح البخاري. بدون رقم الطبعة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

الفسوي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان. تحقيق: العمري، أكرم ضياء. 1410هـ. المعرفة والتاريخ رواية عبد الله بن جعفر بن درستويه النحوي. الطبعة الأولى، مكتبة الدار، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. 1987م. القاموس المحيط. بدون رقم الطبعة، المؤسسة العربية، بيروت، لبنان.

مالك بن أنس، أبو عبد الله الأصبحي. تحقيق: عبد الباقي، محمد فؤاد. د. ت. الموطأ. بدون رقم الطبعة، دار إحياء التراث العربي، مصر.

المزي، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن. تحقيق: معروف، بشار عواد. 1406هـ. تهذيب الكمال في أسماء الرجال. الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

مسلم، أبو الحسين بن الحجاج القشيري النيسابوري. تحقيق: عبد الباقي، محمد فؤاد. د. ت. صحيح مسلم. بدون رقم الطبعة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى اليماني. 1378 هـ. الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة. بدون رقم الطبعة، المطبعة السلفية ومكتبتها، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

المنذري، أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي. تحقيق: شمس الدين، إبراهيم.1417هـ. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

النسائي، أحمد بن شعيب. تحقيق: زايد، محمود إبراهيم. 1369هـ. كتاب الضعفاء والمتروكين. الطبعة الأولى، دار الوعي، حلب، سوريا.

النوري، السيد أبو المعاطي، وعيد، أحمد عبد الرازق، وخليل، محمود محمد. 1417هـ/ 1997م. موسوعة الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله. الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

الهيثمي، علي بن أبي بكر. 1407هـ. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لعلي بن أبي بكر. دار الريان للتراث ودار الكتاب العربي، القاهرة وبيروت.

Al-Bukhary's Approach in Denied Prophet Tradition "Munkar Hadith" An Applied Study of Al-Bukhary's denied Traditions in His Narrators History Books and Al Termithy Reasoning Book "Elalal Al kabeer"

Faisal Basim Faisal Al Jawabreh

Department of Prophet Traditions, Faculty of Sharia and Islamic Studies at Al-Ahsa
Al-Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University
Al-Ahsa, Saudi Arabia

ABSTRACT

The research contains the prophet traditions that were considered "denied" by Al-Bukhary. The work examines its authentication, narrators list of these traditions to judg them in addition to define Al-Bukhary's methodology of denial judgment of prohet's traditions.

The research was divided into an introduction and two sections. The introduction presented the reason of chosing this topic, the work plan, and the presentation methodology. The first section contained the linguistic meaning and scholars' definition of a denied tradition. It also presented Al-Bukhary's methodology for examining traditions and judging narrators as denied. The second section contained the applied part of the work where Al-Bukhary's denied traditions in his books of narrators history and Altemthy' reasoning book were presented. Twenty-two denied traditions were reported.

The work was concluded with main findings including scholars' definition of a denied tradition narrated by an untrusted or abandoned narrator. Wherever Al-Bukhary judged a narrator as denied, it is not allowed to transfere his narration. In addition, Denied traditions are classified into three section; the first is the one due to narattore's error that is clear due to contradicting trusted or numerous narrators. The second is sole narration of an untrusted or unknown narrator. The third is the sole narration from untrusted or unknown narrator with no witnesses to support.

Imam Abou-Hatem agreed with Al-Bukhary in dening many traditions. This indicates that reasoning is a science based on rules and consepts that is known to tradition's critics.

Key Words: Narrator errors, Traditions critics, Unknown narrator.